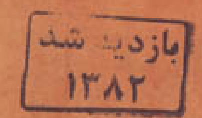
شرح جامی





شرح جامی





شرح جامی

شرح جامی









هذا كتاب شرح الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوايد
وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها
بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير
المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل واعلم ان
الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من جنس كتب السلف رحمهم الله تعالى
حتى يصدر به على سنتها فلا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلو لم يعرفهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة

الكلمة

الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد نبه بعض الشعراء على تأثيرهما بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس جمعي كتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلمة
تاؤها لبعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما مهملا كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فلم يضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما
لا حقيقة وكالمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكذا اسماء
الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الله تعالى
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب خارجة عنه فلا
حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف فانه
حينئذ لا يفهم معناه متى اطلق او احس بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق
اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاقه

الألفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او
مخفف معنيّ اسم مفعول كمرميّ ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه يخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا
وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة
والخبر فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه
على جزئه معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم

الخط فعلى انه حال من الضمير في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام وفيه
ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد بالافراد لاخراج المركبات فقط سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ
منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد
وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه يعرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فشمل عبد الله علما وخرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
بما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر
فمن تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا مكان ان يكون بالعقل كدلالة
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا
مكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان يكون بالطبع كدلالة اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر
الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه
الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى
والوضع يستلزم الدلالة لا تخلو اما ان يكون من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على
معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم

استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثالث
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما
اعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة الاخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها ان من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى منها يفهم احدها ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا
يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على
معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من
الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في
نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
منها معرف جامع الافراد مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف

تعريف الكلام

المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى الحدود هنا في ضمن دليل الحصر تنبيها عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما
يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او
حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل
واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرج المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرج المركبات
غير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل
ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
يتضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل
زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ويدخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع
ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر
في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب
والفضلات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا يشعر بذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر
الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل اخص من الجملة قيده به
ولم يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض

الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا
اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم
فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم
واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
وبيانه ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف
والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف مسند اليه مفقود وفى
الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
المسند اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو مخفى فى ادعوا الاسم ما دل اى كلمة دلت على
معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما
على معنى حاصل باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف
ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه
انتهى كلام المص ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا وملحوظا
فى ذاته بحيث يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه ادراك متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة

حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة فى الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل
معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل
عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
والات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا
تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد فى كل منها ان يلاحظ
على ذلك القصد ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر
متعلقاتها لتكون الة لملاحظة احوالها هذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل
على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونة المعنى فى نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية فى هذا الكتاب الضمير المجرور
فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظ
ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير
وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس
الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل

حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بل الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة
في حد ذاتها الا انها لا تستقل بتعقلها الا مجملا او تبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
العادة باستعمالها مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض تعلق
لن يذكرها الفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا
على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد
الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما
منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد زيدا فانه قد تستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى
او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف والجار والمجرور نحو
امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها معانيها بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحدة معين ايضا في ضمنهما اذ
لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة
ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع الكثرة

الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في ام
سفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما
ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص
حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل تدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا تدخل الضماير واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة هيهنا ومنها
دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او تقديرا
بخلاف الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل اليه فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما لا يختص به الاصل
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا
التنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب انه تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر
جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها الا
سناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول اتصال الحرف بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به

كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لابد كونه لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف وانما قيد الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر
اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مما يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف
الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذى
هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء
المعدودة كالف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لا ولكن لا تركيبا يتحقق
معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذى لم
يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذى هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف فيدخل فيه المضارع
مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكتاب جعل الاسماء المعدودة العارية عن التركيب المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب فهو الظاهر في كلام الامام

الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
في التركيب حتى لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا ليطابق كلامه
كلامهم فتعريفه بمثل ما مر على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بتعريفه هذا الاختلاف عدم معرفته به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه
مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بعلامة عرفت بالتجربة
ويجعل ما عرف به من جملة احكامه كما فعل المص رحمه الله وحكمه اى من جملة احكام
المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اى الحرف الذى هو اخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما اختصنا
اختلافهما بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضربت زيدا
وان ضاربة زيدا فان العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلاف العوامل لفظا او تقديرا نصب على التمييز
اى يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والا
ختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد رأيت زيدا مررت بزيد او تقديرا كما في قولك
جاءني فتى رأيت فتى مررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الا

نقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

ينتقض بمثل قولنا رايت احد ومررت باحد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا

فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احد حقيقة بل حكما فان فتحة احد بعد الكاف

علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور

يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا

في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء

فلا يترتب عليه الاعراب بل هنا لم يحدث الاعراب بدخول العامل ابتداء قلت هذا حكم

اخر من احكام المعرب الاختلاف فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب

احكاما كثيرة لا يذكر هيهنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم

لا يكون من خواص الشاملة الاعراب بما اي حركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب حتى

هو معرب فيه اتصف به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف في

العامل والمقتضي ولو ابقى على عمومها خرج بالتبيين المفهومة عن قوله به فان المتبادر

من التسبب المعرب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو

غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه

معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جامعا ومانعا لكن المصنف

اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة

عليه وكان المراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد والا لم

في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المخصوص من نحو الكلام فانه بعيد

عن الفهم غاية البعد لان اللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الا

او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة

اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء ويقال اعتوروا الشيء

الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية

لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب شيئا فشيئا وبدا غير

مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك تتنوع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع

اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب باختلاف تلك المعاني

وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة ولا

ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه

وهو ماخوذ من اعربته اذا اوضحته فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته

اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل التباس

الالتباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه

الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية

اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات

الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا

حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان

او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به

والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه والاضافة

الاضافة بنفسها مصدر لم يحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية

وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد

فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير

ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما

يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي

جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت

رايت عاملا اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل
عامل اذ به حصل معنى المفعولية الاضافية في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي
لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين الضربين جار
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا
كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسرة في حالة الجر منصوب على انه ضمن رفعا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل ان
على الحالية او المصدرية ظرفا لا القسم الاول مثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والقسم
الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر لانه قد علم اعرابه بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان
النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على ونظيره الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجي ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع للنصب كما سيذكر نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي
لام هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
اضيفت الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واعراب
هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وغير

وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء
المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فاعرابها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا
ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه
الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هو الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت

بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع المذكور لا من لفظه وعشرون واخواتها
اى نظائرها التسع وهي من ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا
لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها
ثلاثة مقادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلاثة للجمع وثلثة للمثنى فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي الجموع بلا اعراب ولو خص
الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه
الضمير المرفوع للمثنى في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجموع
لثقل الكثرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر كون كل
واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير
في تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اختار ايراده لا قربيته ان اللفظي
ما عداه فقال التقديري اى تقدير الاعراب فيما اى في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب

الاعراب فيه اى امتنع ظهوره في لفظه اذا كان لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصى بلام التعريف او معدومة بالتقاء الساكنين كعصى بالتنوين فان الالف المقصورة في العصى
غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد
دخوله وان فقد لها او مخالفة فذهب البعض الى ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة
الجر لفظي غير مرضي مطلقا اى في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وان
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي يكون في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اى في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون
لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء السابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغم فيها باق وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين

لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا او لفظي اى الاعراب الملتفظ به فيما عداه اى فيما عدا ما
ذكره مما تقدم رفيه الاعراب واليه سنتقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان
غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف والكني بتعريفه فقال غير المنصرف اى اسم معرب فيه علتان مؤثرتان بجمعهما
واستجماع شرائطهما فيه اى اسبعي ذكره من علل تسع او فيه علة واحدة منها اى من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
وهي اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى
يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع بيت
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع
النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدء خبره الظرف
المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا
يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا
بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله
اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم عليه اخيه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ
النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة
في الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها

بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل
على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة
فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع للواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم
لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا
الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة
والتنوين لا يلزم خلو الاسم منهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية
فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر ربما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او انه كان يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على

الآيا بصرت ليا ليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو لم ينون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله
للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على خير الانام وسيدهم حبيب اله
العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال
لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فانه حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب
اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا اي حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا نحو ان سلاسلا واغلالا الجموع غير المنصرف الذي
صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبهما وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة
التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فامت كل واحد منهما مقام
علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية كما في
واشاذ وانا عيم اوحكما كالجموع المتفقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح كي تانيثهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة
والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانها لازمتان للكلمة وضعا لا يفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيحصل لزومها للكلمة عن الاتانيث اخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلم يخرج عن الزدم فعارض كالعلمية مثلا لم تقع لحقه الزدم الو
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم

الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير
الاسم خرجت المشتقات كلها وان المبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى له مغايرة للاولى فلا يبعد ان يعتبر معنا وينها
لما في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات
القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان
مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب منهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال
المقصود ههنا تمييز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا
التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تتبعوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوها
غير المنصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية
بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فرض
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري

انما هو باعتبار كونه تخفيفا او تقديرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل
فلا دليل عليه الا منع الصرف نحو هذا اول تخفيفا معناه خروجا كانتا عن اصل محقق يدل
عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكررا دون
لفظهما فالاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا كما مكررا في جاءني القوم ثلثة ثلثة
نعلم انهما اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثنى ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهما فيهما وضعا لهما واخر جمع اخرى مؤنث
اخر واخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا فقد نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او بمن فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها
فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم وهو معدول عما ذكر
معه من اي عن اخر من واما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين والبناء [illegible]
اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل لانهم لم يجدوا عليه في اخر شيئا من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء
مؤنث افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر
اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن
الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كالانيب فانه
لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانوق والانياب كيف ولو اعتبر جمعها ادى
الى انياب وانواق فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا فائدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها

لفظها الشذوذ نحو ابن حجر بالشذوذ ومن هذا يتبقى الوزن بين الشاذ والمعدول او تقديرا
اي خروجها كانتا عن اصل مقدر يعرف من يكون الداعي الى تقديره ونحو منع الصرف لا غير كعمر
كذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل لتوقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر
فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واما
بابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا
والعدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وسفار ووبار
فانها مبنيات وليس فيها سببان الا العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها
مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين بمنع
الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو لحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا اي لما ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف واما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
كلهم فان الاكثرين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها والوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
كاربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية
فيه بحسب اصل الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى
فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا الاصلي بحسب اصل

الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا الطاري العرضي لضعفه فلذلك قال
المصنف وشرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي
على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي
غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج الدلالة عليه
الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها
الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة
الذي هو الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى
القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال
فعلم ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع
الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
من التصرف بقدر الامكان فلان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه

عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي
المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير المعنوي في منع الصرف احد امور الثلاثة الزيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب او تحرك الاوسط من حروفها الثلاثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض احد السببين فيزاحم تاثيره ونقل الاولين
ظاهر وكان العجمة ثقيل عن العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد امور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه ونحو زينب وسقر علم الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمي به اي المؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان
حرف الرابع في حكم تاء التانيث فانه قائم مقامها فقدم وهي مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر في الحرف الرابع
قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه علامة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر فيقال عقيرب من غير اظهار التاء لان حرف الرابع قائم مقامها فعقرب اذا
سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية

اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة
في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة واتما جعل مشروطه بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف واتما جعل سببا لمنع
الصرف والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية لها العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم
او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس بمعنى الجيد سمي به في العربية احد رواة القرآء المجيدة فانه قبل ان يتصرف فيه العرب كما
كان علما في العجم واتما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه
العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي احد بلجام لا يمتنع انصرافه لعدم العلمية في
العجم وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف
لئلا يعارض التعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانظر
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهو اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا
اعتبار بها مع سكون الاوسط بخلاف التانيث فان له علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات
فلو فرض فيهما او نحوه يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور
مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر هيهنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويه بسبب
اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها التقويه بسبب اخر
اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واتما خص
التفريع بالشرط الثاني لان الغرض التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولوط لما قدم

هرجه اسماء ملک آمد واشنا نبی / جمله نا منصرف باشد بگو شش نام بس
چون شعیب وهود ولوط از انبیا محترم / صالح ونوح ومحمد هست شش نام ای هوس

لما قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاول تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قد قرنه معه وفيه
ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما
يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اول لها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان
او ثلثة اوسطها ساكن وهذه التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجمع
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانها تكسيرها المنتهي للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا ينقص الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع آيامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات واتما اشترطت بدون الهاء لتكون صيغة مصونة من قبول التغيير فتؤثر
بغيرها اعتضا منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف على المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه
حال الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فاره واتما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت معها كانت
وزنه الموزونات كفرازنة فانها على زنة كراهية مطاوعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في نوع جمعيته
فتؤثر لا حاجة الى اخراج نحو مدائن فانه مفرد محض ليست جمعا في الحال واتما الجمع ملاحظة فهو كلفظ
اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه
لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد
الالف ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه فصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي

فرازنة جمع فرزان والفرزان آله النرد

ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف فتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها
فكانت كل فرد منها جماعة من هذا الجنس والعلة في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا علميته غير مؤنثة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير لازم لانه علم لجنس الضبع
مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصفية قد يكون معتبرة
وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا الجواب
عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فمن
لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد فيه الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد
قيل في التفصي عنه بانه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي
على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانها في حكمها اي من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه
جمع سروالة تقديرا فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بلا
بعد الجمعية لا يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل
قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على السراويل واذا صرفناه اي سراويل لعدم تحقق
جمعيته تحقيقا وتقديرا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج

ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او واويا كالجواري
والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض في وجوب التنوين في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت
بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جواري با
لتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى
الجموع فهو بعد الاعلال اي منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا
تفاوت وقد جاء عند بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب يقول مررت بجواري كما تقول
رأيت جواري ومبنى هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار فعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت والتركيب هو ضم كلمة الى اخرى واحدة من غير حرفية
منهما فلا يرد النجم ونحوه وبصري على ان شرطه العلمية ليامن عن الزوال فيحصل به قوة فيؤثر بها في منع
الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في

في المضاف اليها ايضا، واعلم ان منع الصرف ولا اسنادي لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
التي تبطل تركيبها لانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها
على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة وان كانت من قبيل المبنيات فكيف
يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون جزء
الثاني من المركب مبنيا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكر بانها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل
وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف سميتا مزيدتين
لانهما من الحروف الزوائد وسميتا مضارعتين لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء
التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف انما هي لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه او لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني
به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون
في منعهما من الصرف فافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه
من الصرف العلمية تخفيفا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيه فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث
كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما الفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في

رحمن فانه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة الله تعالى لا
على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف بخلاف سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وبخلاف ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على
وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة فعل الماضي المعلوم فان التشمير فانه نقل عن هذه الصيغة وجعل علما للفرس
وكذلك بذر اسم ماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ
معروف وهو العندم وشلم على الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا
يقدح في ذلك الاختصاص وكذا ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله
اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من
حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف من حروف زائدة في اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال لعدم قبول التاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود
فان لحوق التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من
الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء

امتنع اخرجه عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف نحو ندمان لقبول التاء التي يبطل بها التانيث
القوية على الفعل والتثنية وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بسببيته
المحضة او مع شرطيته لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيهما للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو
هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او بان يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو
قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما ثبت اي ظهر حين بيان اسباب منع الصرف وشرائطها
بما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هو اي العلمية شرط فيه وهو الف
التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الا
الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير
ما هو شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة معهما في عدم وجودهما ليست شرطا
فيهما كما في ثلاث واحد ونحوهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما الا يوجد شيء
من الامر الذي باي يجمع هذين السببين وبقي احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا
نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب لان فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها
والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هو ليس شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله ظاهر
وهما متضادان اذ اصمت بكسر الميم على المغايرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه اريد به
بعيت وقياسه ان يجيء بفتحتين فلما جاء بكسر الميم علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر
غير محقق لجواز وجود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في ا

في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم اشار
الى الاستثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر من انفتاحه لما ذكره من
القاعدة جعل اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في اضراب
نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر علما ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل
فيه سكران واما المعدول عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من
فلا ينصرف بالخلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه بعد زوال العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فاعتبارها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية ووزن
الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيه سواد وبياض
ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في مثل احمر بعد التنكير
لانها زالت فيه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية

فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه من راى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبار فيه ايضا الوصفية الاصلية في حكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
بين الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان ذلك التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين لانا نقدر احد الضدين بعد زوال الاخر ضد اخر في حكم
واحد وان لم يكن من قبيل الاجتماع المتضادين لكنه يشبه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع
الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر
اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا والنحاة في خلاف في ان
هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخل الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهة الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او
زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية
شرطا لسبب اخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف

المرفوع

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكر من الخيل وجمالات سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات
هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل على علم الفاعلية
اى علامة كون الاسم فاعلا حقيقيا او حكما والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون متحليا
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا او يكتفي بتحقق الرفع باعتبار المحل وهو بحيث مثلا عن
لوازم الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما في جئت اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد تابع
الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكره
التابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم فاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على
ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره
اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم
عليه الخبر نحو كريم من يكرمك فانه قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار
رجل لكن المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد

اى اسم اشتمل

هذا الفاعل

عن مفعول ما لم يسم فاعله كون زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يؤتى به مثل
زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه
شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل الذي
بان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لئلا تتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر حكما بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع
ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر : جزى ربه عني
عدي بن حاتم : جزاء الكلاب العاويات وقد فعل : واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والنزاع في
عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يصح ان يطلق على
ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه لان القرينة شاملة
له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما

اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلفوات الاتصال بالانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد
انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر
انقلب الحصر المطلوب واما اشتراط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا وقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو
فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها واما ما قيل الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر لكنه هو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في
صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى
قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا
المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفي ترك هذا القيد ههنا تنبيه على
ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غيره ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب
تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول بالفاعل
لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلفوات الاتصال بتوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
فيه تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام

عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما
قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
عاجز ذليل وهو الفاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه السائل
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا
اى حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اى زيد فتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل الفعل
المحذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون
الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في جوابه مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام شيء
مؤداه كان في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية

مطلب التنازع

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع
الفعلان بل العاملان لان التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول لانه هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون
فيه مجال التنازع وصح تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يصح تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بينهما بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني فهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له فخرج ايضا عن باب التنازع هيهنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى
مذهب الكسائي ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
بعدهما مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم
ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا
هذان قسمان للتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية

اسم ظاهر والاخر مضمر لئلا يرد ذلك الاسم الظاهر بعينه على شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصور
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني فقد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا
اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني
وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويزهم اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين ومذهبه لان المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق اسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه
مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر فيظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار
قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول حذف او اضمر فيه نحو قولك ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل عنده فتركيب التنازعين اما اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير
الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وهو رواية اللمع غير مشهورة عنه

عند حذف المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه
والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل
فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد المتقدم رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وذا جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير
ح راجعا الى اللفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول ثم اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعملت حسبني في الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتحقق
التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذ المفعول الثاني اسما لا على الاتصاف فذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع فيهما بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى

هذا باب الفاعل

معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وفي ذلك الثلاث لو يجعل مدخول لو الكفي
شرطا كان او جزءا او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الآخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الا
الثابت واسعى له معمول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفا
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض
النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه وشرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل
الى فعل اي الماضي المجهول ويفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل
ويستفعل ونحو من افعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم
كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني
من باب علمت كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل واحد
من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفا
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف
ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لان يقع موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل

نفعل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة نقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم
الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه المفاعيل فتم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد
وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من مفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة
الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفي

هذا باب المبتدأ والخبر

النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العوامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا
او تقديرا ليدخل نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن
الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج من هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين والصفة سواء
كان مشتقا كضارب ومضروب وحسن او جاريا مجرى المشتق كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا
والالف الاستفهام ونحوه كهل ومن وما ومن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع تجويز الاخفش ذلك حسنا وعليه قول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي اذا الطير مرت فخبير مبتدأ وبنو
فاعل ولو جعل خبرا عنه لزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو
المبتدأ بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر وما يجري مجراه وهو ضمير المنفصل للا

يخرج عنه نحو قول الشاعر اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو أقائم الزيدان لان قائما

رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لوجب تثنيته نحو زيد قائم مثال للقسم الاول من

المبتدأ وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة

بعد حرف الاستفهام اسما مفردا مذكورا ما بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما اذا

طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان او مجموعا نحو أقائمون الزيدون فانها ح ليست الا خبرا جاز

فيه الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا لها لسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فيهما ثلث صور احديها أقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان

مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها أقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا

للصفة قائما مقام الخبر وثالثها أقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم

المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه

المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه عبر باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد واحترز به

عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ والثاني لو المراد المسند به الى المبتدأ او بحمل الباء بمعنى

الى القسم المجرد راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله

المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم

عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او يسند الى شيء فهو اي الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع

لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال

الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية

واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان

المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمة اي من اجل ان الاصل

في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا

لفظا المتقدم رتبة لان اصله التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز

الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ

نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع

في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لم يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة

بوجه ما من الوجوه التخصيص لانه بالتخصيص يقل الاشتراك فيها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن

خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وبوصفه بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ

وخير خبره وقولهم أرجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ويطلب

المخاطب تعيينه فكانه قال اي شيء من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد

تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي داره خبره ومثل قولهم ما احد خير منك فان النكرة فيها

وقعت في حيز النفي فافادت العموم الافراد وشمولها فتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو

امر واحد وكذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب

لتخصيصه بما يخصص الفاعل المشبه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل

قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بالاسناد اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح

ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل علم في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان

الكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمراد

بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح الحصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير

اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح الحصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب

وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر

لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة

ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل

وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور

فيما بين النحاة وقال بعض المحققين فمدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان
يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم الفائدة وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن
الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
ولما كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره
كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر
الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر
من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقلين وهم
الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان المقدر خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتدأ مشتملا على ما له الصدر اي الكلام المحتوي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة نحو من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام من
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وقد ذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى

معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا
في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا نحو افضل منك افضل مني رفعا
للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز به عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه
لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس نحو زيد قام وجب تقديمه اي تقديم
المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرناه واما في الصورة التي الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه لو قيل قام زيد التبس المبتدأ
بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ
به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد
مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر فعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة
او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل
في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير
مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر
فلا يرد عليه نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ
لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة
مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل

الجزء بالكل او كان الخبر جزءا من ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في
تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد بتعدد
الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف
ولو جعل المتعدد اعم في الاختصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية
الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيتضمن المبتدأ الشرط في
سببية الخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد
تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفا مؤولا بجملة فعلية هنا بالاتفاق وانما
الشرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ... لا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في
الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول الذي
فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم النكرة
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف

الى النكرة الموصوفة باحدهما نحو كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان من دخوله عليه لان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق
من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل
توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء في الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء على الخبر
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا
لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ فلم يبق ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند الابصار الهلال والله
اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه

وامّا الثانی بالقسم جریا على عادة المستعملين غالبا ولتلازمهم نصب الحال عند الوصف وقد يحذف الخبر
جوازا ای حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شیء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فی قولك خرجت
فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان
يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده ای فی وقت خروجی السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا ای حذفا واجبا فيما التزم ای فی تركيب الذی التزم فی موضعه ای موضع الخبر
غيره ای غير الخبر وذلك فی اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذی بعد لولا مثل لولا زيد لكان
كذا ای لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشیء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فی موضع الخبر
جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام ما قام مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا
فلا يجب حذفه كما فی قوله ولولا الشعر بالعلماء يزری لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائی الاسم الذی بعدها فاعل فعل مقدر ای لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هی الرافعة
للاسم الذی بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مأولا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما
وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابی راجلا وضربی زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربی زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربی السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فانه ذهب البصريون الى ان تقديره ضربی زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك ای زيد حاصل عندك فبقی اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها
العامل فی الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فی الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضی هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذی يظهر
لی ان تقديره ضربی زيدا يلابسه قائما اذا كان الحال عن المفعول او ضربی زيدا يلابسنی قائما
اذا كان عن الفاعل او لا ثم نقول حذف المفعول الذی هو ذو الحال فبقی ضربی زيدا يلابس قائما ثم
حذف ذی الحال مع قيام القرينة كما تقول الذی ضربت قائما زيد ای ضربته ثم حذف يلابس الذی
هو خبر المبتدأ والعامل فی الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا ای سر راشدا مهديا

مهديا فيما هذا يكون مستغنيا عن تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربی زيدا
قائما حاصل فيكون فی تمام متعلقات المبتدأ ويلزم منه حذف الخبر من غير سد شیء مسده وتقييد
المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذی سدت الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال ای ضربی زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على المقارنة وعطف عليه شیء
بالواو التی بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته ای كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف
لان الواو يدل على الخبر الذی هو مقرون واقيم المعطوف فی موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به
وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا ای لعمرك قسمی ای ما اقسم به فلان شأنه ان لعمرك يدل
على القسم الذی هو جواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر واحد فلا يستعمل مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها ای من المرفوعات خبر ان واخواتها
ای اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهی ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدی كما سيجیء عملت رفعا ونصبا مثله
هو ای خبر ان واخواتها هو المسند الى شیء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التی لنفی الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج
جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ان وجدها عليها لا بأن اثر فيها لفظا ومعنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم فی قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما
يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
يقوم ابوه مثل قائم فی ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف فصار امره كامر خبر المبتدأ ای حكمه
كحكم خبر المبتدأ فی اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفی احكامه من كونه واحدا متعددا

ومثبتا ومحمد ومقاومة شرايطه ابطله من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان
امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبرا
للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان
اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل
الفرعي لم يتصرف في معموليهما بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الافعال الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن
حكمه فيجوز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك للتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس او لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء
اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار
والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته محلا فهو الظاهر فيها اي في الدار رجل بعيد جدا لان ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اخذته لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اي
لا يلفظون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب اطلاقا انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
في قولهم لا اهل ولا مال اي لا شيء الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة وحذف الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ

خبر لا التي لنفي الجنس

اسم ما ولا المشبهتين بليس

المبتدأ والخبر ولهذا ابطلت عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ وكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غيره اسمها
وقد عرفت معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها
العمل ويبطلون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران
ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا ادون منه في ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهته بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك
فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانها لنفي الحال فيحمل على لا على ما ورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه يجب فيما بعدها التنكير مع التكرير ولا تكرار في البيت اعلم ان
المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم
المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
ومسلمات ورايت اباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له
وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان
يكون موقعا فيه وموجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور بصفة الفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو فضرب الرقاب او لما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك
الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا

المنصوبات

المفعول المطلق

في قوله تأديبا ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا
خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة باعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
والمشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها بهذا الاعتبار وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكاره
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كانت في قولك كرهت كراهة نحو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كانت في قولك كرهت كراهتي نحو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل يشتمل عليه بهذا الاعتبار بل
هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض
انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلست جلسة بكسر الجيم للنوع وجلست جلسة بفتح الجيم
للعدد فالاول الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الآخرين
هما النوع والعدد نحو جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم
تفضيل مصدر باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا
واجبا سماعا اي سماعيا هو موقوف على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا
اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا
والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا
اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا فان قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلية
يحذف معه الفعل لزوما في مواضع منها اي من هذه المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخلا على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن
ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد
اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذا مثالان لما وقع مثبتا
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع المبتدأ ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو
فعل المبتدأ والى ما يشبه به فعلا او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع
بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من تلك المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره الغرض المطلوب منه
وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعده واما
فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفادون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه
به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على

اسم كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به من نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى
صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوّت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع التشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له وكذا نحو مررت به فاذا
له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع
اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق
نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف
درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو باعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة هى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى لغير المفعول المطلق لانه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير للمؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد بالتاكيد لغيره انه تاكيد لاجل غيره ليندفع الغير وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر وحق التقابل يقتضيه ومنها ما وقع مثنى لا لصيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول للتاكيد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اليك ... جعل المثال
من تتمة التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى

الى الثلاثى بحذف زوائده فصار لبا ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك اعانة بعد اعانة الا ان اسعدك يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما

المفعول به

وقع اى اسم وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر القيد اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف الجر لانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع عليه ولا يقولون فى
مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها
ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المفعول المطلق عين فعل الفاعل والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به
مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه واقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله فى حكم الفاعل وعاد ذكر الفاعل فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
مثل الله اعبد وعجبا للحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم ككونه ... نحو من القران ... وقد يحذف

والمانع ان الفعل فى تاويل المصدر فيضعف العمل صح

الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى يريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول منها اى من تلك المواضع الاربعة
سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءا
ونفسه اى اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلاً وسهلاً اى اتيت اهلاً اى مكاناً ماهولاً معموراً لا خراباً او اهلاً اى لا اجانب ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا
ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من لا امره
من اهل صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
فانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى المندوب فلهذا افرد له احكامه بالذكر فيما بعد ومنهم من حكم بان المندوب داخل في المنادى
كما قال بعضهم انه منادى المطلوب اقباله حكماً على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعال فاني مشتاق اليك فلا وجه لاخراجه عن المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضاً انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به
عن نحو ليقبل زيد لفظاً او تقديراً تفصيل للطلب اى طلب اقباله لفظياً بان يكون ذلك الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرياً
بان يكون ذلك الطلب مقدراً نحو يوسف اعرض عن هذا او لفظاً بذلك او بياء لفظية بان يكون النائب ملفوظاً
او تقديرياً بان يكون النائب مقدراً فكانه المثالين المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصله ادعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه ولافادته فائدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى
هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف على المذاهب كلها
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل
والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب وطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اى على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه

فيه ولرجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفرداً اى لا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افراداً وتعريفاً وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف في ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني
على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتح لام الاستغاثة لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم
للمظلوم فلو لم يفتح لام المستغاث له لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضاً نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لانه مع بنائه كانت مشابهة للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل ويخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضاً فلام التعجب نحو يا للماء
ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواها كلياً واجيب بان كلاً من هاتين اللامين لام الاستغاثة فكان المهدد واسم فاعل
يستغيث بالمهدد واسم مفعول لينتقم منه وليتبرع من المخصومة وكان المتعجب يستغيث
بالمتعجب منه لغيره ليخلص منه التعجب ويخلصه منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى انما على تقدير كسر اللام واما على تقدير فتحها

فتشكل لانتفاء ما يقتضي نصبه كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثرهما تناف فلا
يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف
النداء لان علامة النصب في المفعولية متحققة فيه وما يقتضي مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما
ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول نحو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا
معرفة مثل يا رجلا معينا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا انما يتحقق بنصب رجلا لا تقييد له لانه ينصب
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه رجلا ولم يورد المص
لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اتم من ان
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد
المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه مبنيا على ما يرفع به لان
توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه ولا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة
لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف لانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة
ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يعرف حكم الا في التوا

في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية هذا
الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاعلى
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذا اطلق
التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخولها عليه يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو
يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها الاكثر
واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار
الرفع عليه مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة
جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي القاري المقدم
على الخليل في النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله فمحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان

ولا يجوز في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول عليه يعني غير المعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي يباشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف ونكرتين ما
مثل يا زيد زيد ويا زيد ابا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى
المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلانه يعلم من اخبار بجعله المبني
عن جواز فتحه فان جواز الفتحة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء اي الملحق
بها اي ابنة بلا فاصل واسطة بين الابن والموصوف كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد
الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه
الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات الكثيرة مناسبة التخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي
المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء واللام
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصل وبا هذا الرجل بتوسط هذا وبا ايها الرجل
بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافا او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في التوابع المنادى

المنادى المبني وقالوا يا الله خاصة على انه يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وفيه اجتماع امرين احدهما كون
اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة
في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم اياكما ان تكسبانا شرا فيا الغلا
مان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه شاذ وشذوذا ولك اي ويجوز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة ووقع الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على
انه مضاف الى العلم المذكور ويكون الثاني تاكيدا لفظيا فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى علم محذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان
النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم على فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او مضاف تابع وتمام البيت: يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ؛ لا يلقينكم
في سوءة عمر البيت لجرير حين ادعو لبني التيم الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمران
يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من بلى يبغي بها جانبه اياهم وللمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيما روي اربعة وجوه فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان
قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص
الى المقصود من الكلام تخفيفا يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا

لان الالف والفتح اخف من اليآء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف
الى يآء المتكلم لكن لا يختصان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى يآء المتكلم واشتهر بها لان
الشهرة على اليآء المقدرة المغتفرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا او نحو ذلك شاذ فى المنادى يا غلاما
بالفتح اكتفآء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى يآء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا
اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اى العرب فى محاوراتهم يا ابة ويا امة اى على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى يآء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال هذا المضاف فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت معا اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا
بابدال اليآء بالتآء فتحا وكسرا اى حال كون التآء مفتوحة على وفق حركة اليآء او مكسورة لمناسبة اليآء
وقد جآء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المص وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التآء جمعا بين العوضين دون اليآء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة
مثل يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح اليآء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليآء والاكتفا
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليآء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ فى المضاف الى يآء المتكلم يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفآء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص
النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة وهو
شعرية وعند البصريين فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى آخر
المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية للحذف فالمستلزم التخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بالترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على تقدير الثانى امور اربعة

اربعة ثلاثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن
الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزآء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه
المشبه للباء فلم يدخله الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
بناء الحذف ولم يذكر المندوب لانه داخل فى المستغاث عنده ووقع فى بعض النسخ فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها فلا تغير
الشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف لانه لعلميته
ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته
على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو ثلاثة بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتآء
التأنيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التآء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ايضا نحو شية وشاة بعد الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التآء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التآء كلمة اخرى
برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع
فى بيان كيفية الحذف بسببه فقال فان كان فى اخره اى اخر المنادى زيادتان معا كانتا فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية وعن نحو حانية فان اليآء والنون فيهما زيدتا او لا
ثم زيدت تآء التأنيث فلم يكن احديهما مع الاخرى كاسمآء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما
هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان
فى اخره حرف صحيح اى الصحيح الاصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح فخرج منه نحو سعلاة
لانه لا يحذف منه الا التآء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل نحو رعوى وعمرو فان الواو

الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصل التزم قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لقلتها وكثرتها فخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال انه ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا
يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله وان كان في
حكم الواحد لان نحو ثمود وطاوس ويوم يحذف منه بالكلية لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير صحة واصل التزم حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثال السالم
صلت على الاسد وبك على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علما حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي يحذف حرف واحد لحصول الخفة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في
يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو ساكنة منطوقة بعد ضمة وفي كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل في القليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال
يا حار بالضم كأنه اسم مفرد برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد
ضمة فالتجرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادل جمع دلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت احق بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في

في التفجع يبكي عليه احد عليه بمحاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء [illegible]
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
كالميت الذي يبكي عليه النادبة والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده وعند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه
ووا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى لعدم دخولها عليه
بخلاف يا فانها مشتركة بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك الاسم القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مشتبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك
زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره قلبت الحرف مدة مجانسة لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما
اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام
مخاطبين اثنين ولك اي يجوز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في
ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص اشتغل الذهن اليه
فيعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بالحجة ان يلحق با الموصوف
مثل وا زيداه الطويل لان اتصال الصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجاء به لتمام المضاف
نحو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل
يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة لان
اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه

الموصوف من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمهور على خلافه ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مع اسم الجنس وهو ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا لان اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يبق
الذهن الى انه منادى و الاشارة اي ومع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
من العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بدونه نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف
من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او نكرة
نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداءها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم
مستلق تحته فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرى
اي كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون
بها الكروان يقولون اطرق كرى ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصادوا والمعنى ان
النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف التنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخولها على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع
الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله اي الناصب له

على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر
عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا ابوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا بل ان يكون الفعل او شبهه مذكورا بعده مشتغل عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل
في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط
بتجرده عن ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او بمناسبه
اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو
الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه
بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو ازيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره
فانه على صيغة الابتداء فيه وبقيد بعينه او بمناسبه ايضا مانع من ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو
كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان يؤخر
مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه فنصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر

ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر ناصب لزيد في زيدا ضربته بضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزم اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانته سيكه ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه فان الاسم الواقع
في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح
خلافه الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة
مصححة النصب فبقي لمرجح النصب قرينة اخرى يرجح النصب الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من
القرينة المرجحة النصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فكرمته لعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع هي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف العطف
الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بسلامته من الحذف وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فضربه فان المختار هو النصب لان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل وكمثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم
المذكور المفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع لان
اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية في الاول فيلزم الاسمية عليه ودخولها بعدها قليلا ثم شئ ويختار
النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو خرج زيد
لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ليس لم ولما لكن اولى من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع

ولا يفتقد نحو لم الضعيف في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا انا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
مثل من اكرمته علم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبح القاة لاقتضا
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية لانه للدلالة على المجازات
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث لانه للدلالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث و
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع يقع وقوع الفعل فيها
الكون فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الاسم الفعل بتقدير والا فلا وكذا الحال يختار النصب في الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي الالتباس بما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه
الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر ما عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقة المعنى المقصود او صفة لم يصح مخالفة المعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات
ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا لكان موافقا النصب في اداء المقصود ولكن حيث لبس بالصفة لاحتمال كون قوله
تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على
كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان

مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية تنعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون
فعلية تنعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت التلاؤم من الحذف المرجح للرفع ثلثا في هما حسن نظر
المعطوف عليه قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا زيد غير منفصل عنها قلنا هذا
باعتبار المعنى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب فيجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به
هيهنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع من غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب في كذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولا ولوما وانما وجب النصب بعدها
لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه
وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل يشتغل
عنه بضميره لكنه ليس هو بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا
مناسبه اعني اذهب فان ذلك لا معنى يحضر المناسبة اذهب فلابد من مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
عليه على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهب
احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالقوة
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا التنافي مثل ازيد ذهب به قوله
تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى في صحايف اعمالهم نحو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه
لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان
صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة
افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول
لهم كائن في الزبر مكتوب فيها من افعالهم ثقة وكل صغيرة وكبيرة مستطر لا ان كل كائن في صحايف

في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا ونهيا فالمختار فيه النصب والقراآت في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا
الاخراجية عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراجه
منها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند
المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذا
الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فيمتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد ذلك فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده
ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة وللتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط اى تسليط اجلدوا على الزانية فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن
الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب
واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لا
لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى تحذير ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على
صيغة المجهول عطفا على حذرا او ذكر المحذر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف

هذا باب التحذير

عليه قلنا نعم لكن وضع في المعطوف المظهر موضع الضمير اذ تقدير الكلام او بعد بتقدير المعنى ذكر
مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول في التحذير ومعناه بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب فهو ضربه بالعصا وبعد حذف
الارنب عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد
او الحذف عن نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال الثاني نحو صبرا او اتق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول نوعين غير تام لا يقال اتق زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعد ونح وتقديره بعد في المثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك ما يؤذيك كالاسد ونحوه
ونقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين
فينبغي ان لا يكون محذرا وليس كذلك فانه ايضا محذر واجيب عنه بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شائع كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور لفظا او في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فعول له ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فان كلا منهما زمان او مكان من ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما
او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيبة فانه وان كان فعل فيه فعل لا على انه

المفعول فيه

لا على انه لكونه ليس بمذكور لكن يرد مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة تصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور ثم ثمه شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر
يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما لا يظهر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا اختلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه ومخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ لو تلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها منها كان الزمان
ابهم او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على زمان المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او اعتكفت
اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا واي وان لم يكن مبهما بل محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
المبهمة نبه على انه حمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي
بعض النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت

وان كان معنا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهو هذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان
ان معنى الدخول لا يتم بلحوق الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص
بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبته الى الدخل
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي تقع فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدونه فقد نقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اى المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وللتفصيل فيه بعينه ما ذكر في المفعول به

المفعول له

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل
مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور
معه في التركيب الذى هو فيه ويخرج نحو اعجبني التأديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب في
التأديب فانه الحاصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن ولما لم يكن المفعول له معمولا مستقلا غير

غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله في المعنى عنده في المثالين المذكورين اى ضربته تأديبا وجبنت في القعود عن
الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع
لا تدخله في حقيقة الاخرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان المعنى جاء زيد راكبا جاء
زيد وقت الركوب من غير ان يخرج من حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائد عندك
مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول
له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في اللفظ
الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله فاعل عامله
احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما
الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه

الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
شيء منها المفعول معه اى الذى نحوي لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او
المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفيه له والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب في تركيبه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر وايد
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراى ضعيف جدا وقيل الوجه
ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله ضمير الراجع الى مصدر
اى حيل الحيلولة لان بين الزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضمير راجع الى مصدره والضمير المجرور الموصول مذكور بعد الواو
احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره
بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وان دينارا بابها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين
المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمعية
معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجه
العطف فيه الوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على
العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا

المفعول معه

وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصل لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى او لفظا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز ان لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على العامل المعنوي بلا حاجة مع جوازه وجعل اخره هو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا يجب سواء نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا فانه امتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز فلم يجز عطف عمرو على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما وتعلق الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو الحال الثالث من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة خرج ما يبين
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول خرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبتقييد الحيثية خرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة
الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التقييد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضربت زيدا عمرو راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال منه
لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليدخل فيه الحال عن المفعول معه
في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
واقامة المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه

مقام يا كل اللحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر مضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبتني على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او تبتني على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
والمفعول الا انه لم يوجد حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال الفاعل الملفوظ حقيقة فان
فاعليته تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال الفاعل الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف قائما باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظة هذا او لا شك انهما ليسا مما
يقصد المتكلم الاخبار بهما من نفسه حتى يطلقه في نظم الكلام اشير او انبه فيصير زيد به مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المفهوم منه وفحوى الفائدة حكما
فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما
وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم
المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما كما مر وكالتمني
والترجي والتشبيه في نحو ليت زيدا قائما ولعلك عندنا مقيما ولعل في الدار قائما وكانه
اسد صائلا ولا شرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث

الحدث المنسوب الى صاحبها الحاصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدها
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مختصة بغناء المعرفة
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز
الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه
الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور غالب موارد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم وقد وقع الحال في هذا القسم مشروطا بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون ان معرفة لا بكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة
عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية وما يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان الزمان
بالارسال او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي لم يمنعها من العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هاهنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل
نغص الدخال ومررت به وحده ونحو مثل فعلته جهدك وطاقتك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا
على قاعدة اشتراط كونها نكرة ومناولها على وجهين احدهما انها مصادر لا فعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف وضعت موضع النكرات اي معتركة
ومنفردا ومجتهدا فالحقيقة وان كانت معرفة لفظا في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في الصورة

للمعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن بينهما تباين بتخصيص
بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين صرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على
صاحبها بتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا فقد قدمت على سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال
فيما على مثل زيد قائما كعمرو في غدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانه ما هو فيه
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف ونحوه مما يشبههما اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى
هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا علا في الظرف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فمنع اتفاقا سيبويه في المنع فلا
يجوز قائما في الدار زيد ولا في قائما الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي
كذلك لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد بعد ذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال
على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذه الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم يجعلها صفة مصدر اي ارسالا كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع
حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا
رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه جوهر الطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفتي البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب عن ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه
رطبا والعامل في رطبا الطيب باتفاق النحاة وفي بسرا اسم التفضيل عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبار مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
متعلقة بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرا فيه الا بعد الانضمام
في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم المظهر مقامه فوجبوا ان يليه والرطبية
تتعلق به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير فيجب ان يليه فقال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا يجوز باسا بان يقال
وانه لم يستتر زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقصد
الاشارة بحال التمر البسرية وكانه ليس بصحيح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر في
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع
حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة
الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في ثبوت الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان الحكم بها
على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها
فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة

والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمسة اقسام فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية مقترنة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسبت ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب
جئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها ادل على الربط في اول الامر فكنت بها
مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بهما مع
الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب
ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الفصيح والمضارع
المثبت اى الجملة الفعلية التي تكون الفعل فيها مضارعا مثبتا مقترنة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او الماضي
المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغرض على الماضي المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او مقدرة عليه نحو ان الان
المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى يقربه اليه مقارنة وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاءوكم
حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد

لكن سيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله يعنى ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم
صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية واما المصنف شرط ذلك في المثبت لا في المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع
في السفر او المتوجه اليه راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقولك مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او حال متداخلة كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان نسوي بنانه اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا ينتقل عن صاحبها مادام موجودا غالبا
المنتقلة وهي المنتقلة فيه العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا ينتقل عن الاب غالبا
الا ترى احقه اى احق بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى حققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى ثبته اى حققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك لان عطوفا
المقام احق التعديل لانه عنديه ان يقدر يجيء عطوفا وشرطها اى وشرط وجوب حذف عاملها ان يكون
مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما مر ايضا
الثاني في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هاهنا من قيد آخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهدا قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل
فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو في نية مبهم وايراد معنى المستقر
اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل في اثناء الاستعمال
باعتبار تعدد الوضع له وكذا يخرج به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا

انما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه فلا ابهام في هذا المفهوم
الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه في توضيحه
بالرجل يرتفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولنا ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف فاحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في وصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك
انه الموضوع له معين معلوم متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومن فلا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الزيت او غيرهما والا
من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الذي
فيه بحسب الوضع الذي بحسب صفته وحاله فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع ابهامه الذي في نيل
زيتا فزيتا رفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما رفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات فاشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فان فيه نسبة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا رفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر حيث ما لاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما رفع الابهام عن ذات مذكورة
لرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها او المضاف مقدار صفة المفرد وهو يقدر به
الشيء اي يعرف به قدره ويبتني غالبا اي في غالب الموارد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا
محقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر الموارد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد بيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالمساحة للذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا

زبدا انما والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لا ان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غيرها واما تمام
المقدار المضاف على الاسم الاول قلانه لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا
او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها الا الاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لو فرض بعد تمام الاسم كما ان المحل
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب لذلك الاسم ذلك الاسم التام بالمشابهة بهذا الفعل التام بفاعله على
وهذه الاشياء انما شابه الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه
فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان في التمييز
جنسا وهو ما يقع باجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل فيه تخصيص
الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جمعا ان لم يقصد الواحد في غيره اي غير
الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية
والمعنى ان وجد التمييز لالتباس بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فان لما تم الاسم بها انتصب التمييز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان

والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة

الا نظرا فى نون الجمع نحو عشرون درهما فان الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه

جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف

الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين

رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة

ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كان رفع الابهام

عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بمقدر فلا وزن ولا ذراع ولا كيل

ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض

اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة والمقصود بغير المقدار عن

طلب التمييز لان الاصل فى البيانات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من

التمييز وهو ما رفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان نقول ذات مقدرة فى

نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم

الرفع عنها عبر فى الرفع عن نسبة منبها على ان مقابله فى هذا القسم المفرد المذكور

فى القسم الاول انما هى لجزء النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها

عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة

المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا

كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب

عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه

لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب

زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا نحو طاب زيد ابا وزيد طيب ابا واما عطف على نفسا واما بحسب المعنى فهو المراد

كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من القسم الرابع

الرابع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالتمييز فى غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والقارئ غير اضافى هو

متعلق بالمنتصب عنه والاب يحتمل اضافى يحتمل بهما والابوة غير اضافى والعلم غير اضافى وكل منهما متعلق

المنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا وذكره لانه اظهر التمييز

ولا خفاء به او ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق ويزاد عليه لله دره

فارسا اشارة الى ان التمييز المفرد قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز

المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما الضمير فى ربه رجلا وقد يكون فارسا تمييزا عنه اذا دلت قرينة على انه

يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير متناسلا ما دل الابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدال

اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى الله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة

بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز

بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله عنه له اطلاقه عليه

والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا رفع الابهام عنه وتارة

لمتعلقه بان يكون تمييزا رفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد

ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد طيب اليه باعتبار

اثر ابوته وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مستند الى متعلقه وهو ابوه والا

اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة

نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير

عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى الشيء المنتسب الى زيد فيطابق التمييز فيهما

اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له وله ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه

ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته وجمعه سواء لم يوافقه ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان

ابوين والزيدون ابا واو الواحد فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اريد اباه فقط وطاب زيد

ابوين اذا اريد اباه وجده او طاب زيد ابا اذا اريد اباه واجداده فالحاصل ان من التطبيقين انما

قصد وحدة التمييز افرد مفردا واذا قصد تثنية اورده تثنية واذا قصد جمعية اورده جمعا فان
صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى والجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة
اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او فارسا نحو كفى زيد رجلا فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة
له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور احق بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقته الواو بمعنى مع والطبق بمعنى
المطابقة ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من احوال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس حق قولهم عقيب مثل يؤيد التمييز لان من يزاد في التمييز لا في الحال واتم المفسر
ملحة بالفروسية لا بحال الفروسية وقد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على
عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل الا اطلاقا لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او معنى الصريح لكونه في المعنى
فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او في علة انه اذا جعلته لازما نحو تفجرنا الارض عيونا اي
انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأ الاناء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل

الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا بان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء وهو الماء على سبيل التجوز قصد دفع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز لرفع الابهام عن شيء منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصد هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا ايضا يندفع ما اورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز
في هذا المثال ليس فاعلا ولا مفعولا فلا يطرد ذلك القاعدة في كلامه اللازم والمبرد في قوما يجوز ان يتقدم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
فيها المصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر: اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما
كان نفسا بالفراق تطيب: على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون حينئذ ضمير الشأن للتذكير وضمير
تطيب لسلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه اى وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك فيه وما قيل يحتمل البيت
على تقدير تانيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير راجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير [illegible] في المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه غير محتاج الى التعريف [illegible] تقسيمه الى
قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد حقيقة نحو ما جاءني الا احد زيدا او اجزاءه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا
زيدا او مقدرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد حاشا وما خلا وعدا

باب المستثنى

المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فان المستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا
حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يتبع تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفصل لدى تعريف قسميه
اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يذكر على حدته رسما للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يتوهل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا
استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب فانه ليس بواجب النصب
على ما سيجىء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه
منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب
المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا
لانه شىء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد
تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام الموجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل
الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فهم
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والقصد واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى

قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فههنا [illegible]
وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه ثم ههنا يتفقون الحجازيون فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو
جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس
وقد ضمن معنى جاوز وكان نصب من يوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف
والايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدهما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى فيهم او بعضهم زيدا وهما فى محل النصب على
الحالية او بتقدير قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب
انما هو فى اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جوز الجر بهما على انهما حرفا جر
السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا قليلا وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرا والتقدير خلو زيد ومجاوزة عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم
او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية لجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اى جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر
بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند الثقة او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر
وكذا المستثنى المنصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجىء اهلك لا يكون
بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر وفيهما اضمار
اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى

منه مطلقا وهذا التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير
المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما لما تضمنا معنى الا وهي لا يتصرف فيها فيجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه نيابة بعد الا حال كونه من ضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا
احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب يجب بالاتفاق والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه مرفوعا على انه صفة الكلام غير موجب
او كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان
حكمها انه يعلم مما سبق فانه لما يذكر نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
بالنصب فيهما على البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة بواسطة الا
واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بمقتضى العامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه تفرغ له
العامل عن المستثنى منه والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى
واقع في غير الكلام الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا
التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى منه
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا او وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظاهر انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في الموجب في بعض الصور ربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما

مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى ودراية لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا
بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا لا يجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة عليه بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة
منهما جارية مع القرينة وغير جارية بدونها والجواب ان المعتبر هو الغالب في الغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وبها الفعل واحدا بأ
ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل وبها الفعل واحدا اياها فهو مما يقل كما في المثال المذكور
وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى
منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهور هذه في الثاني فلو ظهر في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على
بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد ما كان الظاهر ان
ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما
اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافي
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه من امكن ان يحصل فيه
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع الموارد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما
يقال مثلا في قول الشخص ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة
في علو الجميع على ضربك كانه قد ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار بقدر الامكان مثل ما جاءني من
احد الا زيد فزيد مرفوع محمول على موضع احد لا على لفظه ومثل لا احد فيها او في الدار
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به

فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها
نحو صفة لشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل ا
المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
الشيئية لكان احسن والعطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد
الا في غير الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها الا لتاكيد النفي ولا نفي بعد
الانتقاض ولو ابدل على اللفظ فقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وكذلك تعذر في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ فقيل
لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان نصب شبيهه بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا لو قيل ما زيد شيئا الا شيء
لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما ولا ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل حكما اذ النفي بدخوله على المبدل منه اعتبر سرايته حكمه الى البدل فانه
في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عاملان للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث يتعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل ورفع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتدائية ورفع
على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو
نصبه بلا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتدائية فلم اعتبر حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان
محل القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيما بعده بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا
اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه
اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها انما هو للنفي وقد

وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء
بفتح السين وكسرها مع المد لكون معناها الى الصفة وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
وجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبعيد المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء وحدت الصفة اذ هو
ح باعرابه بعد سوى كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى لاضافته
انتقل اعرابه اليه وغير في الاصل صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها والاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراكهما في مغايرة
ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا
كانت اي الا تابعة لجمع اي له والجمع بعد منعقد دونه حال كونه موصوفا منكرا لا معدا لكونه
يكون معه الا غير مثل جاءني غير زيد بعد ما كان منكرا يكون متعددا لو انه حالها صفة حالها
اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا
زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون شيئا يدخل فيه
ما جاءني رجال الا زيد منكرا اي غير الا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم
التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الجماعة تكون زيد منهم فلا يتعذر الا
التنصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير
محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد
نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما
وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا نفينا ما يقولنا

لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد فلذا يتعين في غير المحصور نحو
ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا احادا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه
القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع منكر لا تدل فيها على عدد محصور الا الله
اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام والا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور هي
آلهة فيتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية
مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه اذا حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها
الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله
لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعفت حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ح فمذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا
صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه شعر لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا الاستثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وفي
البيت شذوذ آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لانه هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على انهما في الاصل ظرفان اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند
الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية فتحوه
استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا الاستنكار لم يقع فيهما فلا يلتفت اليه
على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنورثها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى

فهو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده
الى اسمها انما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والجزء الاسنادي
الواقع بين اجزائه الخبر المقدم على بعد تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان
زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورود عملها وهنا ورد عليه
كما سبق الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ
في احكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك لانه اذا
كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان زيد هذا بخلاف المبتدأ والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد فيه من قرينة اخرى لتقدم الخبر وكذا لك اذا انتفى
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وقد
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر نحو
في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان تجيء بعد ان اسم نكرة بعده اسم آخر بعد فاء جزاء نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وفي هذه الوجوه
وضعفها يجب تلك الحذف لكثرته وقد يجب الحذف اي حذف عامل خبر كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كان اختصارا فانقلبت الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظ ما بعد ان في عوض
كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله نصا اما انت منطلقا انطلقت وهذا

على تقدير فتح الصرفة واما على تقدير كسرها فان التقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول
من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واختصر الكلام على الاول لا تراشهم ايام ان واخواتها وسترنها
في قسم الحروف ثم تمم فهو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وربما
عرفت من معنى المبتدأ اذا الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هاهنا ايضا بمثل ابوه في ان
زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله
ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل
مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
كلها من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقع اسم
لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها المقدم عليها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لا عارف
وهذا القيد كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المتكلم
لفظة لا اي يقع بعدها بلا فصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
هذه احوال احترز به عن الضمير المجرور اليها او الاحد منه او من الضمير المجرورة في دخولها وما يقع من
المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها
وكذا في بعض المرفوعات كحقيق في ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
دخوله لك على النسخ المشهورة من تعذر الثالث كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة
غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكم غير ذلك قوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد
نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين ويعني بالمفرد ما ليس مضافا

ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ هو معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار
لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه الاصل من الاعراب وان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا
لا بانتفاء الشرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا
في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام عمرو زيد ولا وجب في جميع هذه
الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون
كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل
ا في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها
اي لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى العلم
او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها وفي
هذا التأويل بان حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا
بالله اي فيما تكرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منها نكرة بلا فصل خمسة اوجه
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان كل لا منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
خبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة الا بالله موجود او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة

الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني عطف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لتشابه حركته حركة الاعراب
فيجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان تقدر لهما خبرا
او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا
بالله لانه جواب نحو لهم اغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا
ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس شاذ وفتح الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه مع ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بتكريرها لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
ولا دخل فيها للوجوه الاخر بعد هذه الاعراب هذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا بدل رفعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اى عملها اى تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناه اى معنى الهمزة الداخلة على لا
التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا
نزول عندنا ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الزجاج
والمقدر قد نقل الاندلسي فيه الخطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء
اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعلله عند الخليل ليس لا

لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونني
رجلا يعني تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها الذي
لحقه احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت او الثاني وما بعده احترازا من مثل لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضميره مبني والعامل فيه مبني احترازا من مثل لا رجل حسن الوجه لانه
حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن الموصول مثل لا غلام فيها ظريف وهذه القيود معنى من لا رجل
مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال اتحاد بينهما والاتصال وتوجيه النفي اليه اى الى النعت حقيقة
والمبني في قوله وصف المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا
يرد انه اذا كان المبني وهو يبنى على الفتح فيجب تبعيته لا يجوز بناؤه ولا تماء بل رابع انه صدق عليه
انه وصف المبني الاول مفردا بليه فان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس بليه لتوسط التابع بينهما معرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات
في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل
ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب في الاوجه وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او محله القريب وقد مرت امثلته
في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
اذا كان المعطوف نكرة معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا تكرار في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
في حكم المتصل لخلطه الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي فيراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا
قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره

الاندلسي مثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو ابيه وحذف النون من نحو غلاميه
جاز في بعض لغات الاصل في هذين التركيبين ان يقال لا ابا له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها وظرفا على لغة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف
في مثل ابا واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة لتشبيهه له اي لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا في مثل هذين باظهار اللام بينه وبين ما اضيف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او للمضاف مثل لا ابا له ولا غلامي له [illegible] لتشبيهه له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه
بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اقوى يفهم من فيه دون تقدير لاجل ان مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو باعتبار له
وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها تركيب مضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بها على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلام
لمرجع الضمير المجرور باللام بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم
الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفي [illegible] من ابيه المعلوم او الغلامين المعلومين خلافا لسيبويه والخليل [illegible]

المجرورات

وجمهور النحاة فانه اتفق سيبويه بهذا الخلاف لا ثمرة له فيما بينهم لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين ومذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة وحكم الفصل بفساده لما عرفت ويحذف
اي اسم لا حذفا كثيرا مثل لا عليك اي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون احجافا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا
المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي
او خبر [illegible] خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الحجازية بالذكر لان اعمالها
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الحجازية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خص ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل
اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل
بمشابهة ليس فاذا انفصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي
على خبرها الموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما
بل قاعد [illegible] لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه خبر مبتدأ محذوف [illegible]
المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه

خبر ما ولا المشبهتين بليس

المجرورات

اى علامة المضاف اليه من حيث هو المضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا
وانّما قلنا من حيث هو مضاف اليه لانّ الجرّ ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثيّة كونه مضافا اليه و
اليه وان كان مختصا باعتبار به لكن المشتمل على علامة الاسم منه ومما هو مشتبه به فيدخل في تعريفه
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليدخل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانّها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان
نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو
الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف ثبت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بحرف
الجر المقدر وهو في لكنه غير مراد لو اريد لا يجوز التقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما
اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن تنوينه اى ما قام مقامه
من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاول من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من
الاول علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية فقرّ الشارح من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث
ليسوا انّما تليق بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لا بتعريف شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انّما هو الاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبيّن تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل
عنه شيء فيه من سائر مصنفاته ولذا تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانّ اسناد الحسن الى زيد

زيد ابهام فانه لا يعلم ان اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانّه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يتّضح انّ الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
حاصلا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي
اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها بان لا يضاف
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارب مصر
البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
مباين للمضاف مع انه كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واعم
مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فاضافته ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى
من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الا
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من امثلة الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد فهو اى كونه الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورده الاكثر الى الا
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا ينبغي

ز الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كان
الاضافة بمعنى في قليلا ارجعه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من ففي كثيرة في
كلامهم فلا وجه لان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد
اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك معلوم لازم كما لا يخفى فان قلت قولنا جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاءني
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا ان كان المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط اضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جرد من التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى نكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما

في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فان العلم جرد واهمل عما ذلك قبل اللام
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما جاء في الكوفيين من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه
من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والثالثة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز به عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احترز به عما اذا كان مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلاد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة
اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني من ملاحظة العقل بل المراد ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف
القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
ومن ثمة اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فلو حصل بها تعريف
تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لعكس الامر الاول لزم كون
المعرفة صفة للنكرة وعلى الثاني لكون المراد صفة المعرفة والمراد ان المشار اليه بقوله هو مجموع امور ثلاثة

وجوب افادة الاضافة اللفظية للتخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز تركيب الاول والثاني
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور مدخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا مدخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان
تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا مدخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط فعلى هذا كان الانسب بتقديم هذا الفرع لكنه اخره
لكثرة الواحد خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو
بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدم رتبة على الاضافة مجردا دعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله: الواهب المائة الهجان وعبدها: فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به
بعض البلغاء لا يمتنع هذا القول فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان
هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم لفائدة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المط اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها: عوذا تزجى خلفها اطفالها
او محذوطة اي محمدا الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد
والهجان صفة المائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة الادنى ملابسة عوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي اي تساق المهموز والجيم على صيغة

صيغة المذكر المعلوم اي يسوق ونتاج خلفها العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة
حرف الروي من القصيدة وانما الاثر فيما سيجيء على الضارب الرجل والضاربك في جواب المص عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول مع جر المحل اشتراكهما في كون المضاف في صفة المضاف اليه جنسا معرفا
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضمير في الضاربك مضاف دون
من قال انه غير مضاف فان الكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي حمله لما على ضاربك فانه يحمل على المفعول ليرد الفعل العامل به اعني جواز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة من اللام بالضمير لا تهما كانت مضمرات متصلة
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة قبل
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كل كان منهما اسما علا مضافا الى ضمير متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتعين ذلك اي لا على وجه
يكون الضمير منصوبا بالمفعولية تفريعا ان يقال ضاربنك كما يقال ضارب زيدا تفريعا
ويقال الضارب زيد ولم يقل ضاربنك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ثم
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك

عليه لانهما من باب واحد كان كل منهما اسما علا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حد فى شئ منهما بل
الاضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد اعلم ان حاصل قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب رجل والضاربك حملا على تطبيقهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد من جانب الحق على ما افاده بعض الشارحين وذلك ان تحمل كل واحد منهما
اشارة الى مسئلة على حدة فهذا مناسبة الحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
التضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير
مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر
في المعطوف عليه ويندفع بذلك ما نبه من زعم منافاته الصادرة على القطع على التقدير الاول وارجاع كل من
الاخيرين الى مسئلة ظاهر ويختص به الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم
احدهما مقام اخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق وورد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى
صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف
اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة المضاف فعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين الذين ذكرا

بين لكن هذا التأويل لا يمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة
بيانية والمكان الذى اعتبر فيه الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله
ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف فاضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى الجنس الذى يخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فلم يضف
اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفا
كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل يتصادقان في
الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه ان المضاف فيهما
يختص بسبب الاضافة الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص واعيان العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كانت للجنس ففيها خفاء ويرد
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا
اسمان لشخص واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لما يحصل من خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة

بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة ما اثنا ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون بعض في الابتداء
كما بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره لتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الاصل الحركة الفتح والسكون انما هو من التخفيف فان
كان في آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الف ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلته
ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان
كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلموي اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب الضمة قبلها بغيرها الى الكسرة
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وتفتح الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لاجل
التقاء الساكنين ان لم يحرك فاختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى
غير ياء المتكلم فابي واخي اي على الحالة التي واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقع ابي واخي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعلهم نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اي في ابي واخي برد لام الفعل منهما فيقول ابي
وجعلها اخي وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر: وابي مالك ذو المجاز بدار
وحمل الكوفي على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المصنف عنه في شرحه بان ذلك مخالف القياس واستعمال
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المستشهد به ابي جمع اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة فاجتمعت
ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي فقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر: فلما تبين اصواتنا
بكين: وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين: وقلن لنا ابانا ... ونقول

وتقول في اي فايدة لا امتناع اضافة الفم الى الذكر ... بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما المتمس المخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
في الاسماء الاربعة ويقال في حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد
استعماله اذ فمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الستة
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر
وحكم حم مثل يد فيقال هذا حم او حم ورايت حما او حما ومررت بحم او بحم وفي مثل خبء بالهمزة فيقال هذا
حم وحمء ورايت حما وحمأ ومررت بحم وبحمء وفي مثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحمو ورايت حموا
ودعوت ومررت بحمو وحمو وفي مثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحما ورايت حما ومررت بحما وحما
مطلقا اي جاز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه
في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لان وضعه وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر: انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان حق المضمر بالذكر لانه
كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص
بالحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس
الا باضافته اليها. التوابع وهي جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على
فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات النوع من اقسام الاسم
فلا ينتقض جمعها بجزيرة بحرها ان الثوب بعضه ... لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر مترتبه
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فلا يدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا اذ ليس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل
جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه

وهو الوقوع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان
واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت
واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني
التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه
يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا
وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى
اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا تحقيقا او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد
العاقل والعاقل ولا رجل ظريفا وظريف لكن اقتران لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس
لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه
لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها للعلم بكونه
يكون جامعا فهو حينئذ جامع مانع فيكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي تدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة
غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز من سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد
علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على
معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد
لها دلالة على معنى في متبوعها فانها في اي مادة كانت تدل بهيئتها اي يرد النعت غالبا للتخصيص في النكرة نحو جاءني رجل عالم
او توضيح في المعرفة نحو زيد الفاضل عندنا وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص ولا توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء

بحث النعت

في نفخة فلما كانت بالواحدة ولما كان غالب افراد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فيها
حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولهذا قال هذا ردا على المصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره وصحته وقوعه اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الوارد في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة بني
تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على
حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك فانه لا يقع حينئذ نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا انما يدل على ان
مبهم والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بقوله معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح
ان يقع الرجل صفة لهذا وفي مواضع الاخر التي لا تدل على المعنى لا يصح ان يقع صفة وقد ذهب بعضهم الى ان الرجل
بل عطف اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فانه
في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الجملة معنى في متبوع
كما يوجد في المعرفة كذلك يوجد الجملة الخبرية وانما قيد بالجملة الخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه او مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى للنكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ومن عمال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة يتصف بها
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى حاصل فيه وان كان
لغيره باعتبار ان الاول اي النعت الذي هو بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب
اربعة الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا
كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل

دوصف بحال الموصوف اي بحال نفسه نحو مررت برجل
حسن ان الحسن حال الرجل ومصححه

مبيع دار بجرع او كان صفة مؤنث تجري على المذكر كعلامة والثاني اى النعت بحال المتعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول في الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك
الامور العشرة وهي البواقي خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل المشبه به بمعنى ينظر الى ما عمله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد النعت كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا لا يذكر
ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم
جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وفي قولك قائم في الدار جاريته مثل يقوم في الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت ان الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث وتاء التأنيث في الواحد المؤنث ولذلك تقول مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول التبعية في الامور العشرة وكان لا يخرج بمشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كان من
الحق فيه ما حكم عليه بتبعيته بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية بالخمسة الاول لم يكتف فيه بحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يبقى ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبقى
حاله عند عدم التبعية معلوما ومن ثمة اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل
قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه في الحاق علامة المثنى والمجموع بالفعل
المسند الى الظاهر وهو ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا لانه كفعل

وذلك لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
نحو قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه علامتان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية ويجعل
المظهر بدلا من المظهر او بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب في عدم الوصف الموضح الوصف المادح
والذام او غيرهما مطرد في الباب ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات في
بدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض عليه الشيخ
الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف
المراد اشد اختصاصا بالتعريف والمعرفية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها واما
ما نقل عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام وا
بينهما مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي
اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني
الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص منها بعد المعرف بذي اللام حمل على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما
التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز
وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يصح بحيث لا ابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاسم المستغني والمسئول عن المحتاج المفتقر فتعين ذو اللام للتعيين في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي ومن اجل ان التزام

هذا باب العطف

وصف باب هذا ابدى اللام لرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس فتعرف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به
جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس بخلاف مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان [illegible] العطف بين المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه
بالنسبة اى المعتبرة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو
مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد
مقصود نسبة المجيء اليه فنسبة المجيء المعتبرة في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي
هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه وقيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
ببل ولا ولكن واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة انه لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة انه لا يكون
كالفرع مع المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف كذلك مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اى بين التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثاله
زيد وعمرو ثم لم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين
الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والذي يقول الصفة التي دخل عليها حرف العطف كالشاعر والذي يقول لها
جهتان احدهما كونها الصفة لزيد تابعا [illegible] المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها وبعد على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين
زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو
لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات من جهة الاولى حد المعطوف فخرج
من هذه الجهة ليست معطوفة [illegible] الزمخشري [illegible] الواو بين الوصف
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان الواو

تسوّ لها مستدرك في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان
عليه من الوصفية وانما حسن دخول العاطف العشرة وليس بعطف على التحقيق لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف فقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لانها تدل على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والتفرقة
وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بالمنفصل
الذي بمنفصل ثم او لا عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا
تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه تبدل بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل له
نوع استقلال فلا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا له وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا
انت وزيد لم يحتج لانه لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وضرب هو وغلامه الا ان يقع
فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال
الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا وقد زاد لا بعد حرف
العطف لتاكيد النفي وانما لم يحتج [illegible] بالمنفصل مع الفصل كقوله نعم فكيفما
فيهام والنادر [illegible] متساويان هذا وقد [illegible] ان التاكيد

بالمنفصل هو الاولى ويجوز بدون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على القبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما سبق في المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له تعقيد ولا يكتفى بالفصل لان الفصل
لم يعتبر الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يعتبر له
اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجزء بالاول وفي الثاني كالعدم معنى بدليل نحو لعمري بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا
الى المتعدد وقيل جزء بالثاني كما في الحروف الزائدة كفى بالله وهذا الذي ذكرناه من لزوم اعادة الجار
في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون تركه الا
في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال
منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مررت بك
نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين من متبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان
المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المرفوع المتصل من دائرة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا

عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا من نحو قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده من اللام فان ما يقتضي تجرده
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما في رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير
لصحة عمل التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كونه رجلا على التقدير اي رب
شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه ونحوه ان كان
المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا اوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى
كونه مفردا معرفة وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف فمن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لو نصبت او خفضت
لكان معطوفا على بقائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير الواقع في المعطوف عليه
العائد الى زيد فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها
السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى للثانية والمعنى الذي
اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه
الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا
اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض
شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اما اذا الاسمان جا

نحو العاملين بان يجعلا معمولهما واكثر الشارحين على ان الخبر على معمولى عاملين دا ثمانه اعلى معمولى عامل
لا على معمولى عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الاول غير الثانى والثانى غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل
هو الاول والثانى تاكيد له وعند ذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى
قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فانه وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند المحقق
بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها
وغيرها وعدم فى الصحاح ذلك العطف مع خلاف الفراء جارية فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمروا يعنى الا فى صورة تقدم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءة
اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا
متقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
فى هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به
تجوزا اما فى المنسوب كقولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشىء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو
ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى

مبحث التاكيد

او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع لافراده
دفعا لظن السامع تجوزا لان نقل المنسوب اليه شمولا لافراده لا تركتها كما ينسب الفعل الى جميع افراد المتبوع
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فخرج الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها الا للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه لا لتقرير امر متبوعه وتحققه لكن فى النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ
الاول بعينه حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم
تكرير اللفظ وان كان مغايرا للفظ الاول لفظا اذ الضرورة داعية الى الفصل لا يجوز تكريره متصلا ويجرى
اى التكرير مطلقا الا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى
والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة ولا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة مع العرق او سال او بالمعجمة من بضع
اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة ويمكن استنباط مناسبة خفية بين هذه المعانى
ومعانيها التاكيدية بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد
والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرها العايد
الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى الواحد المذكر ونفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما باسرها او صيغة الجمع

في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب تفتاهما وعن ابناهم كلهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع
المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سوى النفس والعين او ليس تثنية كما المؤنث سوى الثالث ثابتا التثني
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد التثنية المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو ضربت العبيد
كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمصدر او الجمع نحو اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع المذكر بتأويل الجماعة في اجمعون
في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء والمؤكد كتعون وكتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يعتبر اجزاؤه لا يصح تأكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا
كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت ولولا ذلك لا التبس التأكيد
بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو
ويقال زيد اكرمني نفسه لا التبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمضمر المرفوع لجواز تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيده
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك في الدار لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم الالتباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما

فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني مستعمل
هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها او ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما هو من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع

هذا باب البدل

مقصود بما نسب الى المتبوع اي بنفس النسبة اليه بما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك ورأيت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع غير مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف
بل لانه متبوع مقصود ابتداء نحو جاءني زيد بل عمرو [illegible] يقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام ثم نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصودة نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة
في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء
الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما لامية مثالهما تقدم [illegible] وبدل
الاشتمال اي بدل بسبب الباعث اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان مدلوله مدلول الاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لان يتحد مفهومهما لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد والاخ

وان اختلفا مفهوما فصاحبه ان ذا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل كما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان وتبيين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في
بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة [illegible] الفرق ظاهر والثاني اي البدل البعض
جزء اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتخصيص نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يجب فيها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط ونحوهما اي نحو تلك الملابسة بحيث يكون الكل
كل البدل منه او جزء [illegible] بخلاف ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل فيكون ابداله منه [illegible] هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه ولما [illegible] بان القمر [illegible] الفلك بل هو مركز فيه [illegible] في المثال
ويمكن ان يجعل مثالا لنحو رأيت دجلة الاسد [illegible] المناقشة فيه فان [illegible] عبارة
عن مجموع الدجلة وان لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته
بل لقلة العدم دون عسره في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه
اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير
البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني
رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة

نكرة من مبدل المعرفة منه فالنعت اي نعت بدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه وفي التنبيه [illegible] كونه كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربت زيدا اياه
واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر
والمخاطب اخص واحضر [illegible] لان الظاهر [illegible] بدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتني علمي [illegible]
الحمار ونحو [illegible] عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز به عن الصفة يوضح متبوعه
احتراز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية عمر وعمر عطف بيان له وقصته ان اعرابيا اتى عمر فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم
استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر
اللهم له ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر اللهم له ان كان فجر قال اللهم صدق
حتى التقيا فاخذه بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
وفصل اي ميز من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فان قولك بشر ان يجعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما سبق في الضاربه زيد [illegible] عليه الطير ترقبه
وقوعا عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى الصيرورة والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه او واقع حوله مرقبة لانه هالك ومن عادة [illegible] الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق

المعنوي بينهما فقد بقي في ما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من
هذا المطلب او كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا تابعا ولصحة في النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين رفعا حملا على اللفظ ونصبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان
ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني وهذا

في بيان المبني

الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفهما لكان تعريفا
للشيء بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهي الحروف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بمناسبة التضمين في تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق مع عامله فعلى هذا المضاف من التركيب
الاضافية المعددة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا
للمعرب واعتبر في المعرب ان التركيبية عدم المناسبة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع قيدي
الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هاهنا لمنع الخلو وانما اختلف في ترتيب
ذكر المناسبة بهذا التركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقدم ما مفهومه وجودي
شرعا والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد
ان الحركات والسكنات البنائية لا يعتبر فيها البصريون الا هذه الالقاب لان هذه الالقاب
لا يعتني بها البصريون الا انهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية كما جرى في صدر

في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الواو في رجل
مثلا مفتوحة والجيم المضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره
اي اخر المبني لا تحقيقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
امرأة ومن زيد فهي اي المبني الثابت باعتبار المبني المفرد واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها
من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد من ذلك من علتين
اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لم لا

هذا المضمر بحث

بغير البانيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب معنى او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الا
الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما محققا مثل ضرب زيد غلامه
او مقدرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم ذكرها القصد
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره

او لاقتصار كانه في حكم العايد الى الحدث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا
زيد وربه رجلا وهو اى الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله فيكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجردا عن العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى العامل الذى قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من
والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من
الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول يعنى اى المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت
على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المتشبهين اولهما الى ضربن صيغة الجمع المؤنث المعلوم الماضى
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضى وانما بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوال المرجع الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث المنصوب المتصل قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن
ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى
انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وفى اياى اختلاف كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق التى لدفع المتكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم وقد

وقد مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى الى لهن وكان القياس ان يكون
ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدل على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى
المؤنث والمجموع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة اربعة منها مفردة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا
هو الالف المشترك بينهما والتاء فيه حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية في هذا المجرى اعنى
ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع للنوع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر
معنى واذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى وبين الثلث الاول وعلل الاخيرتان لانه لا يطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة بعونه لا المنصوب
والمجرور المتصلات يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد ضرب وفي باب الضماير التى
للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة بشيوعه ويكون فيما
بقى دليل على ما الفي كما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضى
للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وفي الواحدة المؤنثة الغايبة اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع
مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المتكلم المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
او واحدا او في الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وفي الواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وفي الواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر

والضمائر لا يتغير عن حالها الآن يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في آه
الفاعل والضمير فاعل له والضمير ثابت على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا يتغير الا بتغيرات الياء
في ضربتا والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير بينهما اي الالف والواو في الصفة
حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل
اتصال
شيئ الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن الا
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا
به اذ الفصل ينافي الاتصال ولو كيف يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا
والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي من تلك الصفة
كانت له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه
عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر
انفصال
نعم انه يرجع الى ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الا
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب فانما قال من هي له لانه ما هو الظاهر يكون
اشمل لشموله الصفة على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة على غير من هي له فانه اسند الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا
له الى ضمير هي لهند حيث تم الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كانت هي فصلا لا تأكيدا والا لكان

داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لانه علم بدليل نحو الزيدون ضاربهم نحن حكي
عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختاره في التسهيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا كانا
نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف متأخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تاخير الاعرف ولا يحصل غرض فانه لو وصله لم يراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتنيك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما ينفصل وان كان متصلا في
نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وتقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فالمتصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وكذلك الفصل
نحو ضربي اياك لا للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد
المتساويين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على
الاوفى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائب
او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر
باب كان او نحو كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه
كان في الاصل خبر المبتدأ وهو يجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل

واجب الاتصال في غير الفعل لان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول ولا لكثرة الاستعمال انفصال الضمير المرفوع
بعد لولا ليكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا انا لولا نحن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا
لولا نحن وكان الاولى بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها فغير الاسلوب تنبيها على ان ليس
بضروري وكذلك لا لكثرة الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا نحو
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض اخر كما تقول ما انا
كانت فانت في هذا المقام مع ان ضمير مرفوع وقع موقع المجرور فذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول
على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا اتصل به الياء لتقي اخر الماضي من الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت النون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية في
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون الاعراب اي من نون في الاعراب نحو يضربني
لتقي اخر المضارع ايضا من تلك الكسرة فجاء في كسرة يضربني لا في الوسط حكما بخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعدم بيتها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
وبح لدنك وانت مخير فيها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية نظرا
الى الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا من اجتماع النونات
ولو حكما في لعل لقربها اللام من النون في المخرج او حملا على اخواتها كما في ليت ويختار النون
الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذواتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي

وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة
الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة
الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
مثل كان زيد انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا
وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما
ثم اتسع وادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك
بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه شابه المعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو في النص
على مثال افعل من بعد دخول العوامل بحذف المعرفة وحذف الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
المثال لكونهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره نحو احسبه اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
وعطف على ثاني مفعولي تجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت
انت الرقيب وعلمت زيد هو المنطلق وفي بعض النسخ الذي مبتدأ ما بعده خبره بحذف الواو
وهو النسخ متعين ويتقدم قبل الجملة ومراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير
على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيد بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع الى
وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا لحصول المناسبة فيقدر

الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه المفسرة من الجنس المذكورة والظاهر انه لو لم يسمّ ضمير
الشأن والقصة مع بيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة لانه لا مدخل للتسمية في هذا الحكم فانه تمّ
سواء وضع هذه التسمية او لا ولانه يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فيعلم هذا ولم يحمل التقديم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ
كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال
المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باسما
لانسا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حينئذ ضمير مراد بلا دليل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اي حذفه يجب الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد
لله رب العالمين وذلك لانه لما خففت اذهب لثقلها بالتشديد الواقع فيهما بعد تخفيفهما
وجدنا ان المكسورة المخففة مما الغي اللفظ نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة
المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق من العمل
فاذا لم يجد عملها في الملفوظ فقدرنا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المفتوحة في المكسورة
المكسورة عليها مهملا مع انها احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكوا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء
وضع كل واحد منها لمشار اليه او بمعنى يشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة

الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب على التعريف فانها للاشارة الى معناها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلك اليه يتكلم ما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا الوجه ان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هو مبتدأ وقوله
ذا اسم ما عطف عليه مقيد لكل واحد منها بحال جعل له وتجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع
والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا بدل الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثبت الا هو وذي وقيل هو الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يذكر معهما
وقيل هما اصلان والقول بانها اصلهما اقوى منا على سايرها الفرعيتها وتى بقلب الالف ياء وته وذه
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى
المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يخفى من القاعدة الا ان الكثرة وقوعها على الالسنة
وتوهم بعضهم من اختلاف اواخرها وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا
الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها
اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللزوم والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهي ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جاء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء
الاشارة حرف الخطاب وهي الكاف لتنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
ذلك مثل ضربك وبك فهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي التثنية واشتراك
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة معهم في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر

والمؤنث ومثناهما وجمعهما فهي ستة راجعة الى خمسة فالاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ومثنى له ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين ذي
اي تلك الخمسة والعشرين ذا لك ذاكن يعني ذاك اي الخطوط اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين د
على هذا القياس وذانك وذانيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرين الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تا الى تاكن وتيك الى تيكن وتالك وتيلك
الى تالكن وتيلكن واولاك بالمد واولالك بالقصر الى اولالكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر
المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلاث مقام الاخرى منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال ذلك وذا
وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل
كلمة ذلك في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك الاشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ذانك
وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه
للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وبكسر
الهاء ايضا فللمكان المحقق المتحقق خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في مكان وغيره الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي الاسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اوليا اولا
يصير جزءا تاما ان كان يتم من امثال الناقصة المراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
يحصل اليه التركيب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحوها وانما نفي
كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من التركيب يكون الموصول وحده
ايضا جزءا لكن لا يكون جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي

حتى لان الصلة الاصطلاحية عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه موقوفا
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لا يخرج مثل اذ وحيث مما ليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما
لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه
الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا الجواز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة لغة اتم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب الخارج الا خبرية والعائد اتم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اتم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة
خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة لتشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة
معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجميع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاولين
لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللواتي واللات
واللوات لجمع المؤنث وجاء في اللات اللاتي بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي
اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء
فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث وال بمعنى الذي نحو الضارب ابوه في الدار اي الضارب الذي في الدا

وايّة بمعنى التي نحو اضرب ايّهم في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي للاختصاص
بمجيها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي
طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام
اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به
اذا كان مفعولا يجوز حذفه لانه المرتفع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة كقوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا للتمرين باب الاخبار بالذي
او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره
واياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعدما بينهم طريق الاخبار
لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي
اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء
الجملة بالذي اي باستعمال الذي والتي او الالف واللام فان الباء ليست صلة الاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صدّرتها اي وضعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه باعتبار الذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة
الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمير اخرته
معنى جعلته اي جعلته خبرا مثلا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا لكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في جملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة اي خص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول لعدم امكان ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه

الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا او غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم
الفاعل ولا اسم المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيضرب زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيضرب يكون فائتا فيه معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع العائد
الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل اي يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربت زيد العاقل وكذلك
امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة موضعه بالحالية وكذلك امتنع
في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيخرج ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها
نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه
لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته الى المبتدأ
بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية

نحو ما عندك وما نعمك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك
اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء
هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن مضروب وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو
قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا
في التامة والصفة فانه كلمة من لا يجيء بها تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن اي في ثبوت الا
الاربعة وانتفاء التامة والصفة واي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة
اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت من الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على لغة اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذفت صدر صلتها
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اي ايهم هو اشد
وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى جزء
الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذفت منها بعض ما يوضحها كما يحذف من
الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يبن في الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما بنيت
التي حذف صدر صلتها لانه قد ذكر في ضم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وماذا
الموصولة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعه فما مبتدأ وما بعده خبره

خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي يرفع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونهما جملة اسمية والاخر ان معناه اي شيء صنعت بان تكون ما منصوبة بصنعت وذا ملغاة
بمعنى اي شيء والثاني ان ماذا معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مرادهما واحد فان معنى قولهم
انهما بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كل واحد زائدة والمفهوم من مجموعهما
اي شيء وفي جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف لكنه لم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام الفعل الاصل فعلانه
بانها او نها ما شابهه لبني الاصل فانه قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به التضجر والتوجع
عبر عنه بالمضارع لان المتوسط الانشاء وهو انشاء يعبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضمة
في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي عليه
على ان هذه الكلمات واشباهها الغالب باعمال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو انه صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ اسكت لا بمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظة اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي
والنادر ان يكون هذا الجنس الصحيح فلا يرد مثل اف ونحوه نقضا على التعريف وفعال اي وبناء
فعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد ولهذا ناول بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته والمانع التابعي فانهم اتفقوا على انه لا بأس بان لا

فاذا او فعال حالكونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي رح هو على ما قيل
مصدر معرفة مؤنث علم لجنس المعنى الاول دليل انه علم على مؤنث بعينه فانه مؤنث وحالكونه صفة لمؤنث
مثل يا فساق لمعنى يا فاسقة مبنى اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهة بنزال اي لفعال
بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول
لا من الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال ونحو للمبالغة في الفاعل قال الشارح
الرضي رح والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيئ لا دليل لهم عليه
كيف والاصل في كل معدول عن شيئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيئ منه فكيف خرج
الفعل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما يجيئ
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حالكونه علما للاعيان مؤنثا اي لعين من
الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام
علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في الاستعمال استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم الا ما اخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علم الكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة الاصوات واعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم يصر اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصار اسم فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا سادجة ولم يصر مصادر ولا اسماء افعال وهي
على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان

ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقدر من نفسه مانيا
صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم على
شيء عليه او به ومنها ما يصوت به لا يعقل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او حكاية صوت
الغراب غاق فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بها
هيهنا ما كانت باقية على ما هو لم من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها مجرى بها واخذت هاوية لجري بها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل كل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم بعينه مثلا اي لاناختها او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل الاقوام الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
من غير تعلق بالغير قيل لانه لما كان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت للانسان من غير تعلق بغيره المركبات
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخر منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج

مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
النسبة علاوة اخرى يخرج منها هذا النسبة واصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة
التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة الفعلية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة التركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على
نسبة اصلا كما ان هيئة التركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع
اخره في وسط الكلام الذي ليس محل الاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخواتها حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر لا اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه
نظر لان الثاني فيها لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي
على المشتق منه نحو ثالث ثلاثة واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين ثانيا
اخذنا هذه الصيغة من المفردات لا لانه على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
فلا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها
من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل
على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان
اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر

بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب
الاول لشبهه المضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى الاول لتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه
لخفته الافصح او اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغات
اخرى بان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريها
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح اللفظ الذي يعبر به عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا
كل ما يكنى به بل بعضه وهو ما يكنى به عن بعض مبهم معين فكانه اصطلح ارباب المبنيات ان يريدوا بها ذلك
البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ولم يتيسر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا ولم يتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وكذا بناؤهما اما كم فلكونها موضوعة وضع الحروف ولكونها استفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها واما كذا فبناؤها لان ذا في الاصل من اسماء الاشارة فدخل عليه كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل منهما يكون للعدد اي الكناية
عنه وجاء كذا الكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا او غيره كناية عن يوم الاحد
وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيتا لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرج حالة
عن ابع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه
كاف التشبيه دخلت على اي وان كان في الاصل معربا لكنه لحق من الجزئين معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة
كما في لا تنوين تمكين ولهذا يكتب بعد الياء نونا مع ان التنوين لا صورة له في الخط قرينة

في البناء مخالفة من اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها نكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد الا انها لما كانت العدد
و وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزه
كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء
مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيما يبنى عن كثرته
من عياد لما كان هذا اليس مسلط في التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية
وذلك لو انفصل عن المميز المضاف اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله
تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو
ايضا من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اي كلتاهما الكلام اولى لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل منهما يقع مرفوعا او منصوبا او مجرورا وتقريبه موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت فكم
منصوب على المفعولية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه ومميز ذلك

ذلك عن المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما صمت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم صمت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيل ولم تقدر
بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم
حرف الجر او المضاف عليهما مع انهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف
عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
لصدر الكلام الا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا
قبله حرف جر او مضاف كان مجردا من العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا
ان لم يكن ظرفا نحو كم من اخوانك هذا مبني على مذهب سيبويه فان تمييزه عنده بمعرفة
من نكرة متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه
نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل
لا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية
بالضوابط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يأتي تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانت

استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ما ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام
من ضربت ومن منزله ما صنعت ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما وان كانتا
شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن تمرر
امرر وغلام من تضرب به اضرب به ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى منها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يقع الفعل الابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى
واذا ان لم يجز محل نحو متى اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم اذا تحقق
الظرفية ويقع اسماء صح محلها نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وان لم اعثر بهذا على شاهد من كلام
العرب فما هو لازم الظرفية يرتفع الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر
مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو
اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك اي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قام وقد مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة الربيعي فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المبتدأ وحكى فيه ثلاثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل نحو كم عمة اي ما هو مبني باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخ الاول يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة في حكم احدها رفعه بالابتداء والاخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الكلام
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذه الوجوه مبنية على اعتبا

البق

اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا القول وقد يحذف في
مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وفدعاء
فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما
عُدّي حلبت بعلى لتضمنها معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها استنكافا منها فخدمت على كره
مني والعشار من انواع خدمتها الحلب لا تحسن المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي
والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها ان تأذى
من الحلب لا يطلع بسهولة في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر العمة والخالة اشارة الى رذالة
طرفيه من ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه يقول هل من كثرة عدد
عماتك وخالاتك تنسى العشرة وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك
وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة فدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا
خفضتها خفضتهما فذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية او خبرية في مثل كم
مالك وكم ضربت اي في كل مثال يماثل في بنيته الذي على الحذف فانه اذا سئل عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الا
ومالك خبره واذا سئل عن ضربات بعد العلم بوقوعها او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار
انما بالنسبة الى عدد الضربات اي كم مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصد

في بيان الظروف

للتنوع فظاهر واذا كان المصدر الملحوظ في الظرفية اوّلا الزمان الدال عليها عليه الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اوّلا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني
بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى
ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
من اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربّ بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف
صارت غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف
المسموع قطعها من الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان تعوض التنوين من المضاف اليه نحو فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اي قديما قال الشيخ الرضي رحمه الله والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوع من
الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كانها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا
وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها وكذلك اجري مجرى
الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش وقد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا في شعر
مضافا الى المفرد وهو سهيل مجرور اي اما ترى مكان سهيل طالعا نجم يضيء

كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى
الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهو وان كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب عند بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من
المستقبل وهو يتحقق من بينهما الوقوع حدث فيه مقطوع عنه بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدال
عليه استعمال الصلة في الاغلب في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال لفظ علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا
جعله نارا وفيها اي وفي اذا معنى الشرط وترتب مضمون جملة على اخرى تضمنت معنى الشرط
نحو اعلاه اخرى لبنائها ولذلك يكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط ويجوز ان تم ابتدائها على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها في الشرط مثل
ان ولو وقد يكون اذا للمفاجأة مجردة من معنى الشرط نحو فاجات لا مع مفاجأت من قولهم
فجاءت بالضم والذال اذا فاجته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها نحو بين اذا هذه
لان الشرطية والوارد بعدهم المبتدأ غالبة ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع جاثما او واقفا
على حذف الخبر والعامل في اذا هذا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره
بقوة ما في الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل انها
للتحقيق وقيل انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت

زمان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانه عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول له
فيه لفاجأت لانه مفعول به لا لان اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به مجردا او في حالة
وقوع السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا من معنى الطلب الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
القيام الشارة ومنها اي ومن الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكونه
وضعها وضع الحروف وقد يستعمل للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع
الجملة بعدها الجملتان الاسمية والفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم ولفظة بعينها لم يذكرها
المصنف ومنها اين وانى فيهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما استفهام او الشرط نحو
اين زيد وانى زيد تكن اكن واين تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى
متى القتال ومنها متى القتال متى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما نحو متى ايان يوم
الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد
وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
اي الهمزة ومنها كيف الكائن للحال استفهاما اي حال شيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء لا زمان
الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن
الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل الشرط مع ما ضعيف عند البصريين نحو كيف ما تجلس
اجلس على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فلو كان بعده
اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على
الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ حرفان ويكون
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة
اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان الآن

الآن صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذا اليومان فان ما دام لا يلاحظ هذا الى اليومان
امر واحد لا يحكم عليهما باول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او شيئا فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه يجوز
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لانه اول لبث وقت ما الزمان مدة الفعل المعلوم بالضرورة وتكونان بمعنى جميع المدة
زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه مقتبسا بعدد
اي بعد المستغرق في جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة
زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان او انّ اي ما كانت على هذه الصورة المشتملة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
المصنف فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير
فيما خرجت مذ ذهابك اي مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي فهما اي كل واحد من مذ
ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر المعرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحا لا ظرفيان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين في تراكيبهم
ومنها اي ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما
يحضره وفيما غاب عنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضره وحكمها

ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدن زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة
تشبيها لنونها بنون التنوين في رطل زيتا او لالف في لدا في عشرون درهما ولكون غدوة اكثر
استعمالا من غيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته
وقد يخفف الطاء المضموم وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي وقوع شيء فيما يستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لشبهها
لاختها المخففة وقيل لاحتمال معنى ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء فيما يستغرق النفي جميع
ازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض التاكيد بنى على
وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى جملة يجوز بناؤها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه او بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى
من خزي يومئذ في قراءة بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير
مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز
اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع ليوضع حقيقة او حكما لشيء معين اي بدلالة العينية
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما لشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية فاذا وضع
الاسم فهو المعرفة واذا وضع الاسم باعتبار الشيوع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة قوله
ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء

المعرفة والنكرة

بالاستقراء وانما رتبها في هذا الذكر لا في ترتيبها بحسب الرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي
عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع
لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور زيد
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومفهوميته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومفهوميته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع الاسد بازاء هذا
المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومفهوميته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا
الموصولات من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومفهوميتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا
المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين الافراد والموضوع
خاص لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما قيل ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام
ولا يعد من ما دخله قسما آخر من المعارف او ما عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
لا بخلاف جاءني رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل
يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة وفي لا يلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح بالنسبة الى الاول
فان المنادى قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة

ايضا مثل غلام ابيك في الجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي الاضافة معنوية نقول له معنى معقول مطلق يجدر مضاف واحترز به من المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا او ما سبق من تعريف المضمرات او المبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء من التعريف فخص العلم بالتعريف له
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به من النكرة والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة لاستعمال المستعملين فيه
داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم غالبا بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول لغيره او حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف
كلها بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيها فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف
المعارف يعني ابعدها التباسا عند المخاطب من حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه ربما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا
قلت انت جاز ان يلتبس باخر يتوهم ان المخاطب له وليس المراد بالاعرفية الا كون الموقنية بعد ان
يلتبس ثم المضمر الغائب فلم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على
بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك نقول له ما وضع لشيء شامل المعرفة

والنكرة قوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة في الاشياء
في المعدودات وآحادها كل واحد منها او كمية الآحاد ما يجاب اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة واذا سئل
عن معدود منها بكم هو اجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة
فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له ودخل من هذا التقدير ان لفظ
الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند
بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذا الاعتبار العبارة ان نفس كمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر ولا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلان ذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم
منها الواحد ولا تثنية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها بالحاق تاء
التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائة ثم
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاثمائة او مزجيا كاحد عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة
معطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث ثنتيهما
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء الجامعة المذكر باعتبار تأنيث الجامع نحو ثلثة رجال
الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها الجمع المؤنث نحو باب المذكر والمؤنث ثلث نسوة الى عشر نسوة
وانما فعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت العشر احد عشر اثنا عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا اثنا عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير
المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة بابقاء الجزء الاول

فيهما بحالهما قبل التركيب بتذكير الثاني في المذكر نحو ثلث عشرة امرأة لكراهة اجتماع تأنيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما
تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتأنيث ولهذا احكما عليه بان جنس اخر من التأنيث وفي اثنتان وان كانت
للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر
لما عرفت وجب تأنيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر
الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو ثمان الى اربع عشرة مع بقاء التركيب في احدى
عشرة واثنتا عشرة او في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازية تسكنها وهي اللغة
الفصحى لان التسكين اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من ثلث
العقود الى اخرها احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث وانما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك السلام يلزم بمجاز قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما
بما علمها فقال ثم بالعطف اي عطف ثلث العقود على الزائد عليها كانا ثم وذلك المزيد بلفظ
ما تقدم من الاسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنى وعشرون في المذكر واثنتان و
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون هكذا الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة الف في الواحد مائتان والفان في التثنية
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف [illegible]
عنهما بالعطف اي العطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد دائما على
صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة رجل واحد وجملة

وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة ثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة
امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان ثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف
في كل فتقول واحد ومائة واثنتان ومائة الخ مما ذكرناه والاصل في ثماني عشرة فتح الياء البناء
صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب
بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي لم يسوغ ذلك فيه لكونه
مركبا ومع زيادة اشتغاله قبل موضع الكسر في نحو قال الشيخ الرضي ويجوز كسرها البدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لموافقة اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها ابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين مثل رجلا كما سيصرح به فقال مميز الثلثة الى عشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر واستعماله اثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها يسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا
في ثلثمائة وتسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها الثلثة واخواتها
فكانما اسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا
يقال ثلثة مسلمين ولم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم
الجمع بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين منصوب مفرد واما نصبه
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
اذ ليس هي في المضاف نون الجمع واما في عدادها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد

ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه لما كان مميز العدد لم يتمحض امتنع ان ذلك
التمييز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطرد بانه امر اقدوا اما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه
اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع المائة في الاعداد مرفوض لا يقال
ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها
لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة ههنا
اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان
يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان
التذكير والتأنيث تقول ثلث ثلثة اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
بمميز فلا يعد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكر
ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويجعل عن الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره الجنس بصيغة على الواحد والاثنين
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فانه
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية فيذكرها استغناء
عن المميز فان قلت مذهب المميز مغني عنهما كما ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه
مثنى يغني عنهما لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل ثلث لما التزموا الجمعية في مميز سائر
الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يمش الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر حروفه المصوغة بهيئة
خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة التثنية اعني حرف

حرف التثنية فاذا اتبع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اتبع علامة
التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرها ولا
شك ان رجلان اخف من اثنان رجلان رجلا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة اي لافادة لفظ
التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص في افادة عن ذكر العدد على حدة
وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد ما
انقص منه زيد عليه بواحد الثاني في المذكر ففي قوله الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو
باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني واحد ثاني الواحد بتصييره بانضمامه
اليه اثنين وانما ابتدأه من اثنان اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد بصيرورة واحدا
والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير
اي لا تقول في غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذا لو جعل مركبا
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل ههنا وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد دون
اعتبار معنى التصيير الاول والثاني والثالث اذا وقع في المراتب في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار التصيير وانما لم يعد الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدلهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في
المؤنث من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لان اسم الواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه
بخلاف ثلثة عشر رجلا فتبطل العدد وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة

والعشرون ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف كثرة الاعتبار بحسب اعتبار حاله اختلف اضافتهما
فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اى في نحوه من المتعدد والمفعول باعتبار تصييره ثالث الاثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة الى مصيرها فالاثنين ثلثتهن قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت
الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة بالاضافة
الى عدد مساوى عدده اذ لا يكون فيه اى احدها الا مكملا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة
والخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحدة والاول من ماثل العشرة وذلك مستبعد جدا
وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب
الثاني اى واحد من احد عشر متاخر بعشرة درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو باعتبار
بيان الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في ذا
هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا القول الى تاسع تسع عشر فتعرب جزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء وهو جزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث
ذكرها بعد باب العدد لانجراره مباحث الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر
نحو بعضه لانه علمه وتعريف المؤنث وجوب المؤنث اى اسم كان ما فيه علامة التأنيث لفظا
اى ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع
في العقرب في حكم التاء التأنيث ولا يظهر التاء في تصغيره الرابع من المؤنثات السماعية او تقديرا
اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر
بخلافه اى اسم ملتبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء
وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في نحو هذي تحت وتهم انها للتأنيث وليس كذلك لتجيء لجواز ان
يكون صيغة موضوعة للمؤنث كهي وانت وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه

بازائه اى في مقابلته رجل وناقة جمل واللفظي بخلافه اى ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه
ذكر من جنس الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة هو
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال التأنيث
اللفظي تقديرا فان التاء تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها في عيينة ولم يورد مثال التأنيث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلته نحو عمر واذا اسند اليه الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث
ظاهرا حقيقيا او لفظيا او مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل الملتبس بالتاء وجوبا اذ اذا بنى
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الخيار في الحاق التاء
وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه
القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع
لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه من الحال التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمر
اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير
المؤنث اللفظي يؤيده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى تقدير بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع
الاقسام نحو صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فيقول حضرت القاضي
امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع يوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي
منفصلا بما يغلب في اسماء المذكر كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا مفرده في الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاءوا وغير جمع المذكر السالم يعني تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اى سواء كانت واحدة مؤنثا كما اذا جاءت المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال
حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي في انك بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاء
الرجال او جاءت الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فتم اذا

جمع اسماء اماتك ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقع جاءت فعلت اى ضميره هو مستكن
فيه المعطوف بالتاء التاكيد للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوه اى ضميره فعلوا يعنى
الواو لكونها موضوعة بهذا النوع من الجمع والفتاء وربما تلحقها في نحو جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالعيون وضمير الايام وربما تلحقها في نحو جمع المؤنث غير السالم فعلت وفعلن اى ضميره فعلت
مع نون التاء التانيث بتاء الجماعة وضميره فعلن اى بالنون مما في جمع المؤنث نظرا لان هذه النون
موضوعة لهن واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه
حتى يجري مجرى المؤنث في الحواشي الهندية سوا نظرا الفتوح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء
كالواو وضعت لجمع اسماء العاقلين واستعمالها في النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ لا تاثير لنقصان
عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى بالحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف اذ تقدر بعد
قوله ونون مكسورة لو لم يات لحق الا يصدق التعريف الا على مسلمين من مسلمات ومسلمين
كما لا ولو الغى فهم المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى الجر والنصب ليمتاز من صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة نون عوض عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحتان في صورة الرفع وهي نحو
ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتح النون ليدل ذلك الفصل الفرق اما اللاحق حده او مع اللام
ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل
امران من امور الثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة والدليل عليه ما في الكتاب بان
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال
ذلك الشيء من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس موضوع له بوضع اول
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الواحد والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله التعليل لبدل اشارة الى بدلية لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار المعنيين فلا يقال قران ويقال به الطهر والحيض بل يراد به طهران وحيضتان على الصحيح

خلافا لبعضهم فان قلت هذا الشكل بالاطلاق بين الاب والام والقمرين والشمس فانه تثنية لاجل
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الاسم مستعملا باسم الاب ادعاء
لقوة التناسب بينهما فتؤول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما تناولا متساويا ويثنى باعتبار
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمرين قلت فليعتبر مثل
هذا التاويل بلا احتياج الى ادعاء اسمية الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والصحيح اختيار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر واذا صار علما لاواد الاب بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاول ادق لا اعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبا فيها
يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي
ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية
في بعض المواد مما يحتاج اليه التفسير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم
المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لانه مقصور ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من
الحركات والقصر الحبس اذا كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول
الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى غير متجاوز
من اربعة احرف فصاعدا من الرابع والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبار الاصل حقيقة او حكما
وخفة الثاني بخلاف ما فوقه لانه بحيث لا يرد فيه الحال لكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان
كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان كان مجهول الاصل او عدميه وقد امثل كيتان في متى
حيث جاء التي مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كالالف الاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى قلبت ياء الفه مطلوبة بالياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا فيما

زاد على ثلثة احرف للاسم الممدود وان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
وزائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقرّاء بضم القاف وتشديد الراء لجديد القراءة والنسك
من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كانت حمرى بالفين احديهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من
من الياء لثقلها ولهذا تقلب الواو همزة فى مثل اقتت واجوه ووجوه وحكى نفيل حمرايان وحكى المبرد
عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والالف قبلها واوا والا اى وان لم يكن الاصلية الهمزة ولا
للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء بقوله طاس او منقلبة عن واو وياء ككساء ورداء فان اصلهما
كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى صورة
الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتها همزة قراء فثبت فى الصورتين
كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا فى توجيه الشريف ان اللام من هذه العبارة انه لا يجوز ان يتقوى ذلك
لان وان بالهمزة او وداوان بالواو لكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغى ان يقول المصنف والا
فوجهان بغير لام العهد ليكون من اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا تتبعنا تفحصنا الكتب كالمفصل والمفتاح واللباب
فما وجدنا فيها ان انما حكم باستكراهه غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من
اصلى ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وحذف نونه اى نون التثنية
للاضافة اى لاجل الاضافة لان النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة لفظا
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها
ان لا يحذف من اخر المثنى كشعرتان وخرزتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جوا

الجمع

جاز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا وقد جرحت فيهما سهم فينبهما ان كل واحد من الخصيين والا
اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانفصال بينهما بعد فيهما صار ثابتة لزمهم ودنا التا
لا يقع حشوة وقيل خصى والى مستعملين وهما الثنتان فى خصية والية وان كانت اقل استعمالا فيهما
ولما كان حذف النون ثابتة مستمرة اى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التانيث اذ ليس لها علة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا ادى فيها
بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى
ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة والمفرد الذى هو الاسم الدال على واحد
من تلك الاحاد وهو الكون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او
فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى
بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة
بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد من الثلثة الى العشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فانه لا يقصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد فنحو تخم
فالفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان من حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع على انه لا يفرق فى التزام كون الكلمة اى لا منع فى التزام
كون الكلمة اى لا منع فى التزام كون الكلمة اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه
لان الاخفش قال جميع الاسماء الجمع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال

الفقراء وكذا اسماء الاجناس كتمرة وتمر ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق
الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك
اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد وهو اى الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى
الجمع الصحيح نوعان يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو
مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالة النصب والجر ونون عوض عن الحركة
والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث الكثرة ولم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل
عليه ولا كذلك فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما فى
فلان احمق من الحمار واعلم من الجدار فان كان فى آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالتى النصب والجر مثل قاضين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم
الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد
الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالة النصب والجر فان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعه
ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اى تكونه

تكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا
الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها
ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث
هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا وتثنى صورة علامة
التانيث او المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالا عليها وشروطه او شرط الاسم الذى اريد
جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اى له
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة
افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكاين ذلك الاسم اياها مع المؤنث بان يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث بان يكون
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق
بين المذكر والمؤنث لان الفرق فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه فى هذه الصفة بان يدل الوصف مع الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع
جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون ذلك الاسم المذكور

مثلبنا تاء التانيث علامة لكراهية اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مرّ في التثنية وقد شذ نون نحو سنين بكسر
السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض لسكونها وانما حكم
بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها ارضين واما لم نرد اراد تفصيل
ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر
فان كان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم من تبرز الفرع على الاصل
وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا
عن تاء التانيث كحايض لانه لا يقال في جمع حايضة حايضات فلو ثبت في جمع حايض ايضا حايضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا
الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضى
هذا الاطلاق بعيد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي
تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذوات
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما يتغير اى جمع يتغير بناء
واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة بعد نهايته المتبادر من تغييره يتغير يكون لحصول الجمعية فلا
ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة
الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغير
حقيقيا كرجال او فلك اعتبارا كفلك كما مرّ وجمع القلة وهو ما يطلق على الثلاثة والعشرة وما
بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال

افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس جمع البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة
جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما
اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يجئ بالحدث معنى فيما بينه سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له
مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من
الثلاثي المجرد سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وغيره اى
غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول
كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على است
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى
المصدر بالقطع عن فعل المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره
اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا الان او غدا وذلك العمل لمناسبة الاشتراك
بينهما لا باعتبار التشبيه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعني مثل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فسبحي حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما
في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف
معموله ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه اجنبيين تحقيقا له او الفاعل

وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم منها محذور بخلاف المصدر فانه لفي نفسه
تثنيته وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه
بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة لتخرج مثل ضربه زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعلها غير
مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة
نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل ولا يدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا
بين شيء وبين المقدر به مثل لم ار ينفذ القوانين شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل
او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا
حرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال
القسمين مع وجدان الاقوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت زيدا ضربا او محذوفا نحو لا زم مع
ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل لانه الاصل
وعمل المصدر لنيابته وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية فنقل قوله وجهان وجهان وانما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلما خرجت عن القسمين تم تعلقه
بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى

لان ما جعل امرا يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده
لمن قام به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قولهم اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الوضعي له من غير
زيادة ونقصان فلو ضم الى الاصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه وضع له الاسم لا يصدق على هذا
الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فقوله لمن قام به خرج اسم
التفضيل لانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص
واستدركوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اخرجوا استدركوا اخراج الصفة المشبهة
الى ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ
اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي التوجيه الشريفية
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وما شذ واكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من
مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه ورباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستفعل

فيما وضعت موضع حرف المضارع ميم مفتوحة وما انهم متفاعل مقام مستفعل كان مثال الكسر العين الواقع
في اخر المضارع مذكورا لكنه يكون من ضم الميم ايضا مثال يكون لكل من فتح الكسر مثال ابيض ويعمل اى اسم
الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما لان ما يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط في
بشيئ يشترط عمله به من معنى هو الزمان الحال او الاستقبال في الامثلة التي يليها ان وانما اشترط
احدهما لانه عمل لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن
او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او
الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما
النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فبهما يشبه الفعل نحو اقائم زيد
وماقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وذكر معموله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى معموله معنى اى
اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقديرها اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وعند الكسائي يقول
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد اجيب عنه فان كان له اى الاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم

اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
تقديرها منصوب باعطى المقدر في ترك جائز سؤال عن قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى الازمنة نحو الضارب ابوه
زيدا الآن او غدا او امس وانما يعمل بالمضي ... عدل من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اى من الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث صار هذا الاسم الفاعل الى المبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او ضروب زيد الفقراء
عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم
الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
في العمل وشروطه لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز ان حذف النون
اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معمولها بنصب على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوع الى
من وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب لذات ما وقع عليها الضرب واصله
انه من مقام ما سبق في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا

في بيان اسم المفعول

سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول انه يشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول وغيره اي من غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لمظنة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شأنه
وحاله في العمل اي عمل النصب في الاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او
او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا مفعول فيرفع قائم
مقام الفاعل لا ذا كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم
الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا من نحو قائم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها
فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون ذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع
للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو متزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فانه
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع
وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عاملها لما بينهما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها مطلقا اي من اشتراط زمان لكونهما بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل وتمييز كل اسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه او يبحث

وبحيث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او
ملتبس باللام او مجرد عنهما اي من اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة
والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية في
فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز
اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز
في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشيخ الرضي
اعلى الله مقامه ورفع الله درجته والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف تنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذا التركيب ثلاثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المذكورة المقصودة ورفع وجهه ذكرها للتوضيح الا
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلاثة حسن
الوجه المذكورة في حسن وجهه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن
وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

احدها ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن الوجه غلامه لعدم افادة الاضافة خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيها ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام ودونها
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما
ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف اعني حذف التنوين ولا يترجح لاعظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر فما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن
وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما

كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل الصور في المعمول احتيج الى علامة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع
معمول الصفة بها بل نصبته او جررته ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث انت بتأنيث الموصوف
فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان
حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو
وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
الى مفعول واحد فانه اذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي في ما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيقع ان الفاعل
ومفعولهما لم يستوفيا عمله فنصبا تمييزا وتشبيها فان لم يبقيا نقول زيد قائم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه ولم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان المعطى او مفعول
اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي من حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه
والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصف بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل بمنزلة الجنس
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة

في بيان اسم التفضيل

ولا ابهام في تلك الاسماء كقولهم بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهي
التفضيل من حيث صفة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان يجب الاصل فيه خيل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر تخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف
ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوائده او ملفقا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من
ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر
واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبسا لم يعلم ان المراد ذو حمرة وعور او ذو زيادة
الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة فيه مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الاخرى في الصفة والاولى موافقة اللفظ الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد
بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثالا ل
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه خرج على هذا التقدير اشغل
واحمق على صيغة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق
من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن
هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال

فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وبقلادة ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح فقال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا القطع
قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشيخ الرضي قد عد احمق من قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق من فلان
وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما
قياسا مطردا لكثر الالتباس فقصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في
مواضع قليلة نحو اعذر اي من هو اشد معذورية والوم اي من هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما
مع اللام فهو في حكم المذكور فظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكورا قبله
لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا
انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو الا ان يكون ذكر اللام او من لغوا وانما
في قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمؤول من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه من الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف

اليه او على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا تفضيل موصوفه على مشاركيهم
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي مشاركته في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى في مثال
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة
اي في معنى زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم
التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان يضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته وان يضيف الى غير جماعة معينة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم
التفضيل وان كانت موصوفة مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الاخير يشابه افعل
من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات
فضليا تهن لشابهه بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة

او مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا اللزوم مطابقة الصفة لموصوفها
عدم المانع وهو امتزاجه من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيل لكونه الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها
تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل
في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك
فانه دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم
من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها اي في هذه بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو من معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعد شبهه عن اسم الفاعل فلا يعمل لشبهه ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا لشيء
هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك
بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
المعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار
الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا حتى يعد فيه لكان او حالا من اسم او صفة لمفعول
معنوي اي تفضيله منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء
الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء
وفي المعنى لمسبب ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يقوى عمله فيه كالصفة المشبهة لا عملا

ونحوهما من زيد اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لا نحو مثل
زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينيه من كحل عيني زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلية بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم
التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمل فعله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
بمعنى الفعل لانه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا اسلط النفي على اسم التفضيل
بوجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عيني رجل زائدا على كحل عيني زيد
فيبقى اصل حسن كحل عيني رجل معتبرا الى كحل عيني زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يأباها مقام المدح فيه فيرجع المعنى الى انه حسن في عيني كل احد الكحل دون حسنه في عيني زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح بنفي اصل الحسن دون توجه النفي الى حسن رجل معتبرا الى حسن
زيد اما ملتبسا بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت
رجلا حسن في عيني الكحل حسنه في عيني زيد فانتفى الزيادات بطريق الاولى لانتفاء المقام
ولا يبعد ان يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل كل عيني رجل دون حسن كحل عيني زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون

ان يكون عاملا في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائز الاعمال في المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدائية فصلوا باجنبي بين
احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل من وجه مفضلا عليه من وجه آخر بعد
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينيه من كحل عيني زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك الخ فانه واحد بالذات مختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلية بالنفي كما سيتضح وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه كونه منفيا بمعنى الفعل لانه احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا اسلط النفي على اسم التفضيل بوجه النفي الى
قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عيني رجل زائدا على كحل عيني زيد فيبقى اصل حسن
كحل عيني رجل معتبرا الى الكحل عيني زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام
المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عيني كل احد الكحل الكحل دون حسنه في عيني زيد فيكون
احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لان نفي الزيادة لا يلائم المدح بنفي اصل الحسن دون توجه النفي الى حسن رجل معتبرا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه وشرط القياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عيني زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى لانتفاء المقام

الظاهر ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لأن في المتزايد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة نفي الزيادة ايضا لأن في الزائد على شيء ما يساويه
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من
جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد لذلك كمال المدح فان قلت لو كان نفي
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الظاهر ينبغي ان يكون عاملا في مثل ما رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد جاريا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه نوعين
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد النفي الى خلاف ما رأيت رجلا دونه معنى الفضلية وذلك المعمول في قوله
منه في عين باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمول له من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له
من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه معمول له من حيث انه اسم
تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وركاكة وكذا الوصل بهذا العبارة ما رأيت رجلا احسن
من الكحل في عينه هو الى الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل
العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما ذكر مسألة الكحل ومن
غرايبها وما يتفرع منها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه على ترتيب ونظم يهذا التقريب
الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق بعض هذه الصور عليه
فقال وذلك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بانا منه من عين زيد

زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بجلاء رضي منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من
البين ولكني بين زيد لكان احض من الظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذه التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قلت على اسم التفضيل ذكر المعنى المعين الذي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر وذكر عين زيد منفذ ما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول
معناه ما رأيت عينا كعين زيد تكون فيها احسن فيها الكحل منه في عين غيرها ويلزم من هذا
على الابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن لحسنه في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان امكن
فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لا تمانع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل قوله ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي فلن ترى ثانيا
كعين زيد الى اخره قوله بمائل قول الشاعر وانما نزل صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جامع الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من اتى
واتي كالتهية من تهيا او تحى وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه
قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية وادنى

واديا او الجارة به متعلق باقبل والضمير المجرور عائد الى الوادي وركب فيه على اقبل وجملة ابوه صفة لمرة ثانية
تميز من نسبة اقبل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان ثانية وابوه فاعل عطف على اقبل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقبل بمن ركب منهم بوادي السباع وابوه منهم وما في ما
مصدرية وساريا اي راكبا سائرا بالليل مفعول معه للمستثنى مفرغ او واديا اقبل وابوه فيه كل وقت
الاوقات وفاية الله سبحانه راكبا ساريا بالليل خير من الاناث والحافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقبل به ركب ابوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا ارى واديا اقبل بمن ركب ابوه من واد السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه
علم منه دليل الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل تصدر مباحث الاسم بتعريفه
ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما
دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير
في نفسه الى المعنى ويجعل بكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي
هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
بل التضمني لكن لا يخفى ان في ضمن التضمني تخرج بهذا القيد الحروف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن
وضعا باحد الازمنة الثلاثة في فهم من لفظ الدال عليه بصيغة بعينه صيغة للمعنى يخرج به
الاسم من حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة من المصادر او غيرها
كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع

ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاتيان ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وانه من الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي ومن خواص الفعل دخول قد لانها
انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
و دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد و
دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او
لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وهذه كل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء
التأنيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا
يلحق الاسماء الا في علامة الصفات استغنيت منها بما لحقها من تاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فلا يرد لحوقها بالفعل ساكنة حال من تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت
ايضا وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق الاسماء الا في علامة الفاعل لا يكون الا للفعل ونحو وضع فيه عنه
يمنع احد نوعي الضمير تحرزا من لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر وهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دال بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة على زمان قبل زمانك الماضي الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون
للزمان زمان آخر فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال فقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
بالوصول الفصل فلا ينتقض منع الحد بمثل ان ضرب بالدلالة انما هو بحسب الوضع فلا ينتقض جمعه
بلم يضرب وجمعه بان ضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في البناء فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب
وفي كثير من اجزاء نقول ان ضرب بمعنى ضربك موضع ان تضرب يعني اضربك واما الفتح فلكونه اخف

الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون مثل ضربن الى ضربن بالحركات لاجتماع
اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها للمجانسة
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي مثل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه
متلبسا باحد حروف نأيت في اوله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون
لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين الزمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين
المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجزء عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمان الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتق من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل أضرب والنون له اي للمتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير
القسمين المذكورين وهما الواحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر
على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة وتوغل النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارع
مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كاخرج ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من
الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما

وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا
نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل باحديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا للمشابهة نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب بمشاركة الاسم فيهما وجزم مختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل
يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب
المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائبة المؤنثة والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب لفظا اي حال
كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب وللمضارع
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر
مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولن يضربا ولم يضربا الى اخرها و
المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان ضمة الواو والياء ثقيلة
نحو يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجزم لما لم يجد حركة سقط الحرف المناسب لها نحو
لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة نحو يخشى ولن يخشى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم نحو لم يخش
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يضرب زيد سواء كان العامل فيه هذا
التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او سواء كان العامل فيه وقوعه

موضع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما
ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصفة
نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان فان
من نحو الذي يضرب يقوم الزيدان بالتقديم في موضعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويمكن ان يقال وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وفي نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وفي نحو كاد
زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب الافعال المقاربة انشاء
الله تعالى وينتصب اي المضارع بان مظهرة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان نقصت كاللبيث في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله
اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية نون عوض عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة
في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حرف جار فيمتنع دخولها على الفعل الا
بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
والعطفان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام
مني واما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان
التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالمظهرة ومثل وان تصوموا خير لكم
مثال النصب بحذف النون وكذا ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخـ

وينصب به

الفعل

ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا
يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما نحو ظننت ان التي بعده
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
في قوله فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصارت كانها ملغاة حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا
في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن حدثك اذن اظنك
كاذبا او كلاهما كقولك لمن حدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن صيغة وقوله اذا لم يعتمد في
الانتصاب الملحوظ فيها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن
بهذا المثال على طريقة تمثيل اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشروط
اشار اليهما فابين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى
ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او استقبالا بمعنى كي اي حال كون حتى

بعدها

بجنبك للتسبيب او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بجنبك وللاستقبال الحقيقي
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بجنبك الحال
اما الحال والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بجنبك الى وللاستقبال ما بعدها تحقيقا
فان اردت بالفعل الذي دخلته حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون
في زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فدخل في هذا الوضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
حين هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كانت حينئذ وكان ما بعد حتى في هذه
مرفوعا بتقدير على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح
تقدير ان لانها علامة الاستقبال كانت اي حتى عند هذه حرفا الابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فقد الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان
التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما
كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع
نظرا الى الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا استئنافا مقطوعا عمّا
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب الثابت دون السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري

سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فان ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق
الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على قوله التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تعلقه
بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان
بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع في كلام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل
وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا
صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان
صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او قيل على تاويل المصدر باسم الفاعل
اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان تقدير ان بعدها لانتفاء
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث بدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعد بتقدير
الانشاء او في معناه من النفي المستدعي جوابا من توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتم فاضربك
اي لا يكون منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه بتقدير الاستلزام نفي ضل فيندرج ح ما وقع في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
ثبوت مال لي فانفاق مني ويدخل فيه على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات

فاطّلع بالنصب على قراءة حفص او عرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة
خير منّا نفي جاز هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل
مصدر معطوف على مصدر آخر منصوب مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا بتقدير ان فلعدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي
تنصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون ما قبلها اي ما قبل الواو مثل
ذلك اي مثل ما قبل الواو قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثل زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجتمع مثل اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القيا
واو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى
والا الداخلين على ان المقدرة بعدها ان ان ايكم كاخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعد تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي ان تعطيني حقي نسبه بعد ربها بالا بتقدير مضاف اي الا ان
اولا وقت ان تعطيني حقي ونحوها نقدرها بالى بتأويل المصدر المجرور بالى التي بمعنى الى ان لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا سواء كان شيء من الحروف العاطفة المذكورة
اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لتعين تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء له ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما تقول والعاطفة اذا كان مرفوعا منصوبا معطوفا على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان
الى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في

الاجمال وان خص به يلزم تخصيصه به وليس في الواقع مخصوصا كما سبق من جريانه في تقدير كي
عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائرها وما ذكرناه يجوز اظهار ان
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائد لا نحو اردت لان تقوم ومع الحرف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد
وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى
كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان معنى الاولى اغلب في حتى
التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها تنصيصا على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر ان الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام نحو كي عليها اي على ان لاستكراهه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو لئلا يعلم واعلم ان الناصب يضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل الضعف نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمله الشذوذ
كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى برواية النصب ولكن لم يرد قياس كما في تلك المواضع المذكورة
ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما
اذا استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع
بكلم المجازات اي كلمات فالجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختار لفظ
كلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى وحيث تجزمان
المضارع مع ما وانما يذكرهما ثلاثا واين ومتى هما وجزمهما المضارع حكم سواء كانتا مع ما او لا
وما ومن واي واني واما الجزم المضارع مع كيفما واذما فشاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد
واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ وكان معناه
على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها دون التعدد واستواء قراءة فاربين في جميع الاحوال

والكيفيات وأما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام
واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان
مقدرة وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى ولم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل
الضمير الى ما هو ازيد بمعنى ماضيا لما مثلها اي مثل لم في هذا القلب وتختص اي لما بالاستغراق
اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو ان تقول ندم زيد فلان ولما ينفعه
الندم اي عقيبه ذو سعة يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم ندم ولا ينفعه
الندم فاما استمراره لان الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف
المنفي بها اي حذف عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشروط عليها فلا نقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما نقول ان لم تضرب ومن
لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها
غالبا في المتوقع اي بنفي فعل متوقع نحو تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر وهي اللام المطلوب بها
الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد
الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي وهي لا المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي وضدها اي النهي وهو ضد لام الامر وهي
التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول غائبا
او مخاطبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل يدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اي تجعل الفعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء
سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء بل ملزومية شيء
لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورده في صورة السبب

السبب في المسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والمسبب سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه هيهنا بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وتثبيتا
اي هذان الفعلان اولهما شرط لانه تعريف الشرط التحقيقي الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه مبني
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان زرتني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم
وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي الرفع والجزم جائزان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول
نحو ان اتاني زيد اتيه واتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد
سواء قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق
تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى به عن الرابط كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فانه يجب دخول
الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشروط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في
الماضي فيؤتى بالفاء ولم تؤثر في تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء والرجوع
الثاني نحو وجدوا لك لم يكن قوتا نحو قوله ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء والمضارع المذكورين فالفاء لازم فيه لانه

الجزاء ح اما ماض بتقدير لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تؤثر حرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي
بما او لن الى نحو ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط والجزاء
فاحتاج الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر نفيها معنى الفاء
التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكون عندكم ماء فاشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء المذكورة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم
له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اختص تقديرات بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فاذا كان في المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الفائدة
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء ينجزم بها نحو اسلم
تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو
سبب لها وقصد الى تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل

تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل
الجنة لان النهي في تأويل الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده وانما امتنع عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه يجب
العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصد السببية واما لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان
كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا
وارثا او بالحال كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول
الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها ؛ فكل حتف امرء يجري بمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي
وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر في اصطلاح
كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على ما هو في ا
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز
عن المجهول فانه انما يطلب به من المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ
على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم في
مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش

واغزُوا ارمِ كما تقول لم تضرب لم تغض لم تضربوا ولم تخش ولم تغزوا ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه
معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره
وجعل ما بقي امرا تقول في تعِدُ عِدْ وفي تضارب ضارِبْ ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيدة
فيه وانما هو باب الافعال لانه تزاد همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة ودفعا للالتباس بالمضارع على
تقدير الفتح فانه لو قيل انْصُرْ بكسر التاء مكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة لانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر منه
ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو انصُرْ مثال لما يكون بعد
حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة
وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه نحو اكرم فعل ما لم يسم فاعله
اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى على فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل
اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يعد هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان
كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للّبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحرِج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فُعِلَ بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلِق واقتُدِر
وانقُطِر واستُخرِج لئلا يلتبس الذى بالامر في ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّم وتُجُو

وتُجوهِل وتُدحرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّم وجاهل ودحرج نحو التبس هذا اعلى القول ويغير
الثالث والثاني ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِي ورُوِي القضيف فانه
لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِر وصُيِد وانما خص معتل بالذكر لزيادة غموض واختلاف اللغات
في المبني للفاعل منه كما ذكر بقية وذكر المعتل العين في المبني للمفعول ان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح
قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدل الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام فهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا
الموضع وقال بعضهم الاشمام هيهنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع
كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان يأتي بضمة
خالصة بعد ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عنده والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل
وجعل الواو والياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضي المجهول
من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد فتجيء اللغات الثلث فيه اذ يوجد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت نحو اسْتُخِير واُقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة منهما
في الاصل اذ اصلهما اُسْتُخْيِرَ واُقْوِمَ بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما
ان ينقل حركتها اليه وقلبت العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لعدم وجود حالة وان
كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يُضرَب ويُتكلَّم ويُلتزَم ويُستخرَج ويُدحرَج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة

لثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال
ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لحركتها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير
المتعدي في المتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكون نسبة الفعل الى الفاعل بطريق
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا
يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اى بخلاف المتعدي
يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف عين الفعل نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب فهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما الاول عين فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى
اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو
انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث واحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت زيدا والاستقلال عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من

مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من
هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجمل الاسمية لبيان ما هي اى تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما ثابت
هذه الجملة عندك حين تكلمت بها واخبرت بها من قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
تنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما
مفعول لها ومن خصائصها هو جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اى ومن
خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب
ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو
المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا
كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب

علمت فانك لا تجد فيهما انسانا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو من علم او ظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه
صادقا ومنها اى من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما
تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير
الالغاء في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي ذكر جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضربنا حسبت زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بحكم
احسبت بزاد وبين معمول ان وخبرها نحو ان زيدا حسبت قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا
قيد جوازه المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها او تاخرت عنهما وانما
خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها
اى من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة اذا كان قبل المضاف الى
ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام
او لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد قائم
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء

بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزءيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقده
اثره ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل
معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم
جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب الثاني ان الالغاء
ابطال العمل لفظا لا تجيء في المعنى ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل الموثر
ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول غير متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري راى البصرية والحلمية على راى القلبية فيجوز فيهما ما يجوز
فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن

بمعنى تارة وامامي وكقوله تعالى اي اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معان اخر
غير معانيها الاولى التي هي العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى
ايضا من افعال القلوب وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر ككان
جاء بمعنى صوت وذا خال وحسب بمعنى صار ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى بها اي بتلك
المعاني الاخر الى مفعول واحد لا الى اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمته
اي اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء دون حكم عليه ورايت بمعنى
ابصرت وبمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وتعلقها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني
اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلمت بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع
اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي المدلول بيانها وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع
له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وكل من الصفة والتقرير عمدة فيما
وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولم يجعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال الصار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان الماضي مثلا
وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج عنه الافعال
التامة منها او لا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة للوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال

الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموع الامرين فخرجت
عن حدها الظاهر بادنى تامل فان هذا الحد لا يحتاج الى قيد اخر لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي
الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك و
ما فتئ بالهمزة ويقال بالياء وما دام وما برح وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى
الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي صائرة عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم
ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير راجع الى ما
تقدم من الفوائد ونحوها اي لم يكن هذا على قياده ما يجري الى المجرى واستفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اي شيء صارت حاجتك وجاء بمعنى صار ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يطرد ولا يتجاوز بها الموضع الذي استعملها
العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء
الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي حكم معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فاذا دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني افاد
معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه
الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما
فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير الزمان على عدم
وانقطاع لاحق نحو كان زيد قائما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي
كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار ونحوه يحتمل ان يعطف على الاخير على الاول ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا صارت
فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشان اسما لها
والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع

ويكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كان الكائنة والمقدر كاين وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زايدة وهو التى
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا فكان زايدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكرها بين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فالكت
من نحو لبن ابو نساد واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الموقود عليها بموادها
لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فان المثال الاول يدل على
اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس مثالان الاخيران وتكون
بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المسى او الضحى
على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات بقولنا اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فانك اذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد
غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت
مبيتا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين
وفصلهما من الافعال الثلثة السابقة بقوله آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وهي تامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان الوجه في ذلك انها من الملحقات

الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها
من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه
تامة وما برح بمعناه من برح اى زال عن مكانه ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتى ايضا بمعناه وما انفك اى
ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها
خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته
وصلاحيته للامارة عادة لا المطلع الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزم معها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات
النفي عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اى لا تفتؤا فانه لو لم يدخل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام للتوقيت امر اى تعيينه
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لمدة ذلك الامر قررة لفظة ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وبتقدير الزمان قبل المصادر مضيف كثيرا اذ التقدير الزمان قبله
فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه
للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
جلوس زيد فما دام لم ينتقض ما دام باجلس ليحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمايها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا احتياج الى وجود كلام
وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قايما اى الان وهذا
مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يفيد تارة بزمان الحال كما يقول
ليس زيد قايما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو

قوله نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار
الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل ان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به
نفي الضرورة من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بقولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجب
ان يكون داخلا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها
اى على ذوات الافعال وانفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا واقتضاء جواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
اى هذا القسم ما في اوله ما الا ما دام فانها كانت اى مصدرية لانها اذا كانت نافية فلا امتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر وتخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان لا ان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور وكانه نسبوا باب المقاربة الى اتفاقهم فكانه لا اختلاف بينهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان
اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي
بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهور هذا الخلاف بين الجمهور ومن بعضهم مع بعض فان الافعال ها هنا بمعنى البقاء على
المقتضي لشدة كونه اصيلا في اصل الفعلية مجازا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز لانها للنفي فيمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والزمخشري
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعلها في اولها الناقصة من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة
على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر للفاعل بدون قطعه في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب رجاء المتكلم وطمعه لا انه حاصل جزم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى من دنو

دنو حصوله بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا شرك ان الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد
زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمه بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقتضي البدء فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي البدء الاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف من حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي ولا غير ذلك من الامثلة وانما
لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والترجي كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على استعماله عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مع ان ليدل على الاستقبالية لتقوية معنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر
على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل في عسى زيد ان يخرج اى الخروج نقل
الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام
الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي رحمه الله وهذا الذي قالوا
وجه قريب ونقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فيستغني عن الخبر لاشتماله الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فقيام مقامهما فهي في هذا الاستعمال

ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بان
عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل
الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان
كاد قد يلحق لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الله الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان وفي الاستعمال
الثاني لعدم مشابهته فلا تقول عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو
الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء تخبر عن دنو الخبر لمطلق باشرافه على الحصول للفاعل
في الحال فاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد
تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى
ان يمصحا لانه كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر وجه واذا دخل
النفي على كاد نفى اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة دخولها النفي مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه
يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم يجد فلو لا كان نفي
كاد للاثبات لما خطأه ولما غيره لتخطئتهم اياه واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها في وقت آخر يدل على ثبوت

ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه في وقت ما فلا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء وتخطئة ذي الرمة وعدم تسليمه
تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة في قوله قال عنبسة
حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة في تغيير قوله وانما
هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقد يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا
في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح اي الزوال لا نفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت به مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر اخذا فيه بشروع الفاعل
فيه اخذا وشروعا في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا او طفوقا وقد جاء طفق يطفق
كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي
اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يفعل وكذا اخذ وكرب
يفعل وجعل يقول فقال الشيخ وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق فهو ايضا اي اوشك مثل عسى
وكاد في الاستعمال نظرا له يستعمل استعمال عسى تارة وكاد اخرى تقول اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وقد
يستعمل استعمال كاد مثل قولك اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فالافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى الكثرة الافراد والتثنية
بالنظر الى نوعيه صيغتيه وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم من التثنية والجمع ايضا وهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء
الكلام في مقسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل قتله الله ما اشجعه لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه وضع
لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع له
المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من موارد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل

التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب
غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع والمجهول والتثنية وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير
متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لتناسبهما الدين حيث اقترن كل منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه عند بأبي او ثلاثية من مزيد فيه وثلاثي مجرد تام فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اي يتوصل بناء التعجب من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل المصدر الممتنع منصوبا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جاز فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار او المجرور على الفعل و تاخير اي تاخير جاز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيد لئلا يكون عدم التصرف فيهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان انقلاب
الشيئين يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فلما اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واسم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان وبانا قبله

قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان التنكير يناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما
موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله في احسن شيء عظيم وقال
الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها فان الشيخ الرضي ره وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
وجهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار وافعل كالحم
اي صار ذا لحم وبه اي مجرورة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لان صيغة الامر
كان للتعجب صيرانه مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لا احسن
بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا
فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن
للتعدية كاخرج وفي افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع
للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل نعمان على وزن فعل بكسر العين ويطرد في لغة
تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر
الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا تضمنا

المدح والذم بكسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب انما تنطق بها على الغير بني تميم
وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي واحد غير معين
ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافا الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيد او حسن الوجه اثنان او مميزا بما بمعنى شيء منصوبا على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي
وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة
بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد يتبين انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل مرتفع به في الفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد في زيد هذا المثال اما مبتدأ
ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد انطلق الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
واستبد على الوجه الثاني جملتان شرطه اي شرط المخصوص يعني شروط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان
وبئست النساء الهندات لانهما لما كان غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما

بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيهه تاويل بالتطابق الواقع الفاعل المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك
في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب ذا صار
محبوبا من ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي حبذا المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو
حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا
هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لانه
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمام مدح الراكب حال من الفاعل من
المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها منتقل بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يحصل معناه الا ان يحكم عليه او به بلا انضمام ذلك الغير الى
او اخر اليه ومن ثم اي ومن اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف الجر
ما وضع للافضاء بفعل اي ايصال الرابطة معنى الافضاء الوصول لما عديت بالباء صار بمعنى
الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان

من نحو مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانها ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها واللام والباء ذكرها باسمها لوجودها وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي
يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر نزاع وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حروفا والخمسة التي يليها يكون حروفا والثلاثة الباقية
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على
الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته اي الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
به التجئ به والتبيين بالجر عطفا على الابتداء او يجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من
مبهم وعلامته صحة وضع الموصولة موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين
اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجيب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في

في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المحب
مشتمل اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع
اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ويجيء بمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع
بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي
حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس
الجر بالمنصوب لجواز نصب ما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع
في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحملونه على الشذوذ فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية
اي الظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق
امر الى مجرور الباء وهذه كما في نحو مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد بمكان
يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا بها فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية
اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت
بزيد صيرته ذا ذهاب ومعنى ذهب زيد صار ذا ذهاب والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة
في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو
ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير
الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله

شهيدا والتي بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والتي بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالكلية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس وللتعليل
اي لبيان علة شيء نحو ضربته للتأديب وخرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو
في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لان التقليل المحقق لا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل لقيته او رب رجل كريم لقيته اما
محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اي لقيته وتدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان التمييز مثنى او مجموعا مذكر وان كان التمييز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فانهم يقولون ربه رجلا ربهما رجلين ربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين
وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو
ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما نكرة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل
وواو رب اي واو التي في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فانه لم تكن في اول الكلام

الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها والصحيح انها بمعنى رب فلا يقدر لها معطوف عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله لذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء ومختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
كذا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك لان الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهي
الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في استعمالها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة
اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند
ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التاء وتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الجملة الواقعة اسمية نحو والله لزيد
قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لعالم وما
ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يلقى

الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض
اي اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم على ما يدل عليه اي على
جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجوابية في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يصح الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء
آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى شيء ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بزواله
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول من
من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى
المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف بالظاهر
اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي او الحاضر فيهما الابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ
زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من
البلد منذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها
فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة ومنذ الى الآن والظرفية عطف
على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي
اعتبر به حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا او منذ يومنا اي جميع زمان انتفاء
زمان رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يتعد زمان الفعل

الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان الفعل في المثال المذكور ولان كلاهما الظرفية
ويمكن ان يحمل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ
دخول شهرنا او يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها مما قبلها فاذا اخرجت ما بعدها
تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت هاهنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل
الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب على الظاهر ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع
الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على
انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغاتها لعلها تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان
وان وكان ولكن وليت ولعل آخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه
الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على
قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها
في تأويل المفرد فلا بد من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بان
المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي
تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين تلحقها
ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها الجملة [illegible]

بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسما وجملة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمة اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر
في موضع الجملة اى في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان
في ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قلت ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان
صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة
نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاخص
لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية لانه اى بعد لولا الابتدائية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب
نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لان ما مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل
الواجب دخول لولا التحضيضية عليه لولا ان ذاك زعمت اى لولا زعمت ان ذاك ولو انك بفتح
صدر منك وكذلك في لو انك بفتح الهمزة لانه اى بعد لو على الفعل بحذف الفاعل يجب ان يكون
مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز
الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه لما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب
الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة يجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا
المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام
البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول يعني

يعني اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يحدث قفاه ولهازمه اى يمتلئ باكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان ناتئتان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد نهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف
على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل شبهه مما يجد ذلك في كثير من النسخ من جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي في
الكسر لان اول المقولات ان احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص ليس
من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي حمدي الله فيتعين الفتح لان اول اقوالي
هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها
التأكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
ان زيدا قائم وعمرو فان ان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع
علمت في تاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لا يجوز العطف
على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يبقى بعد دخولها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اى ذكرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه
فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول
ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على

محل اسم انّ قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انّ زيدا وعمرو ذاهبان كما انّه لا يجوز انّ زيدا وعمرو ذاهبان
فانّ المحذوف المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرّد والكسائي فانّهما يجوّزان في مثل انّك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم انّ بلا مضي الخبر فانّه قد لا يظهر عمل انّ في اسمه بواسطة بنائه فكانّه لم يعمل فيه فلا يلزم
الحذف المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه لكنّ اي مثل انّ لانّه لا يغيّر معنى الجملة عمّا كانت عليه قبل
دخوله فانّ معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصل كما انّه لا ينافي التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف
شيء عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكنّ عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبّهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي بها فلا تعتبر محل اسمها ولذلك اي لاجل انّ انّ المكسورة
لا يغيّر معنى الجملة بعينه دخلت اللام التي هي لتأكيد المعنى الجملي مع المكسورة التي هي ايضا لتأكيد دونها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو انّ زيدا لقائم او دخلت على اسم محلّي اسمها اذا فصل بينه اي بين
الاسم وبين بينها اي بين انّ نحو انّ في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو انّ زيدا لطعامك آكل وانّما اختص دخولها بهذه الصورة لانّ في ما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد
اعني انّ المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم انّ دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس
بعامل وقد دخل اللام في لكنّ على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانّها وان لم تغيّر معنى
الجملة لكن لا توافق اللام مثل انّ في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء على ضعف في قول الشاعر * ولكنّني
من حبّها لعميد * وتخفّف انّ المكسورة لثقل التشديد ولكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح
الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا القيد لزوم اللام
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم
وان زيدا لقائم واما في الاعمال فطرد للباب لانّ كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانّهم قالوا

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من
المبتدأ اي من افعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غيره مثل كان وظنّ واخواتهما لانّ الاصل
دخولها عليهما فاذا فات ذلك فالشرط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله وان كانت لكبيرة وان نظنّك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم
وعدم تخصيصه بداخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانّه قد اتفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غيرهما متمسكين بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت
لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * هو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدّر والبيت في تقديره لمشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق ولما اهمل المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله
تنبيها على كمال ما بينهما واهمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ولو لم يلزم منه
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فتعمل في ضمير الشأن حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسّرة لضمير الشأن خبرا لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت
في الاصل فهي لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانّها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر
وان كان اقوى من العمل في المقدّر لكنّ في دوام العمل في المقدّر قوّة فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان يكون مفسّرا لضمير الشأن
مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كانت فعليتها داخلة على المبتدأ والخبر او غيرهما داخل وشذّ اعمالها
او اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشأن ولكنّه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الظاهر في سعة
الكلام نحو قولهم اظنّ انّك قائم واحسب انه ذاهب بهذه رواية شاذة غير معروفة وامّا في
ما جاء في المضمر فقط فقال الشاعر * فلو انك في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق *
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مدخولة مع الفعل اي الفعل المتصرّف بخلاف غير المتصرّف نحو
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى

او سوف كقول الشاعر واعلم ان تسل المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو وليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم ولئن تدم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة او حرف النفي نحو ان لا يرون لا يرجع اليهم ولم يلزم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة ثم لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما اما الفارق
بينهما من حيث المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه
ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه او للشك او للتأكيد وهي حرف برأسه
على الصحيح حملا على اخواتها لان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة في
واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ليعلم ابتداء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت من حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فرعاية الصورة
فتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسرة وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان عملها فلانه كان
قد بقي لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم يعملها لفظا فعملها في ضمير الشان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن
وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة والمصدرية بالكاف الزائدة وان ثم
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فتكون لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو خلافه
نفيا واثباتا او لكن ان تخفف جمع مضمون ما بعدها للاستدراك يعني بالاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء بتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا
والمعنوي هو المعتبر ولهذا النصوص عليه واللفظي قد لا يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب فيخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها من المشابهة واشبهت العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على

على الاكثر كانه اشارة الى ما جاء من يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشيخ
الرضي اعمل الله اسم الاعرف لم نشاهد او يجوز منها مشددة ومخففة او لو وهي اما العطف الجملة على
الجملة واما اعتراضه وجعل الشيخ الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه يدخل على الممكن نحو ليت زيدا
قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود وعليه جاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بتأويل ان ليت
للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي لما كانا على صيغة القيام والجزآن منصوبان على المفعولية يعني ليت
واجاز الكسائي نصب الخبر الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا اي الفراء نقول يعني
اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت الصبى لنا كانت هي حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب هو الاول وقد شذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب فقوله قريب عند انه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه
وقع مجرورا في مواضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اذ كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالجر
فيجب ان يحكى بالجر الى حال النطق بالجر ولعل المراد الصريح بما ذكره من التاويل ان هذا البيت يحتمل
ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذه حروف العاطفة العطف في اللغة الامالة والرد ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى
المعطوف عليه سميت بها العاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعد بعضهم اي المكسورة منها وعند الاكثر ان ما بعده عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض النحاة
بل التي ما بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليس لان ما بعدها بدل غلط
مما قبلها او بدل غلط بل هي لفظ غير فصيح وانما هي فصيح مطردة في كلامهم لا تقع مثل ذلك
مثل هذا الغلط فلا يعتبر الاقل للجمع اي من ان يكون معا او مع ترتيب مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون

لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت اذ ثمّا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
كقولك جاءني زيد وعمرو او قبله او بعده او معا فهو حصل الفعل من كليهما الا ان احدهما بعد الاخر فالواو للجمع المطلق
لا ترتيب فيها نفي له لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي الجمع مع ترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في
مطلق الترتيب بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم
وهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي معطوف حتى يجب (ما انتهاء)
وضعها جزءا قويا او ضعيفا من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتبين الجزء بالقوة والضعف من الكل فصار
كانه غير نصح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل للتعلق ومحل انتهاء الفعل اليه على تدرج لاجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان
كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان
الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك فصح هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
الثاني واما الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الاتصال
بالدلالة للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في الغنيين جميعا الا انهم ربما استعملوا العاطفة ملاقيا للجزء الاخير
فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها وكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في غير ما [illegible] للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في [illegible] وهو كون
مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اقرب في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجانس هكذا في بعض الشروح

ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء الجزء اما من
حقيقة او حكما ليشمل الجارية ناقتها كما وقع في بعض الحواشي او واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير المعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في
ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام او غيره مستعملة بعدها
يليها اي يذكر بعدها بلا فصل احد الامرين المستويين والمستوي الاخر الهمزة اي همزة الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة
يليها المستويين والاخر الهمزة وبعد ثبوت احدهما لطلب اليقين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا في
المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان [illegible] ولكن الاخر لم يلي الهمزة هذا اما اختاره المصنف والمحقق
سيبويه من ان هذا هذا التركيب فصيح وان يلي ارايت زيدا ام عمرا احسن وافصح وان يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي التوجيه الثاني يفيد ما وجد في بعض النسخ الكافية المفرد [illegible] على المعطوف
خط هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ضعيف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعف التركيب عن مرتبة الافصح الى الفصيح غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا فالجملة كلام
الفصيح هنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه والجملة من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب
ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه صحت نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك زيد اما عمرو اما زيد فانه يصح جوابهما بلا او نعم
لان السؤال [illegible] عن احدهما فاذا اريد [illegible] في الوضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحته
وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما كلا اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر
لا يخلو عن سماجة ولو انه نص على شرط [illegible] يجزئه في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله
لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل الاضراب
عن الاول [illegible] مثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ام المنقطعة

لا يعلم التعيين جاز ان او ولا يحتاج [illegible] كليهما
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما

التي اراها لابل بل هي شاء جزم بذلك فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها
شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء هي اي بل اشاة هي او استفهام كما تقول ازيد عندك ام زيد
ام عمرو اي بل اعمرو عندك حيث يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه ايضا
باما ثم عطف عليه باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة
مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو لكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وقد ذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها يقع قبل المعطوف عليه
ولانه يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف لزم اجتماع عاطفين معا فيكون احدهما لغوا
واجيب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعلى الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد
اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدها معينا اي لثبوت الحكم لاحد
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم فيهما
قطعي عليه لا للفظ نحو جاءني زيد لا عمرو والحكم المجيء ثبت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فكلمة بل بعد الاثبات يجعل الحكم المجيء للمعطوف وجعل المعطوف عليه على
عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه وكذا في الاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا حرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه
خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم الا المسكوت
عنه او لحكم النفي عنه يعني ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن
لازمة بعد النفي اي غير مستعملة الا بعده ان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا لانها لايجاب ما نفي الاول تكون
لازمة لنفي الحكم من الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي

والاثبات بعد النفي لاثبات ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فصل كل الا
غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما
يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها اي ها من بين اخواتها
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها نحو هذا وهاتا
وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء القريب والبعيد وايا
وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب مكانها لندا بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط
ايضا فان القريب ينقسم الى قريب يتصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب يتصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين
كان البعيد والقريب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان لمعاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب نعم مقررة لما
سبقها اي محققة لمضمون استفهاما كان او خبرا نحو نعم في جواب اقام زيد يعني قام زيد وفي جواب لم يقم
زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد يعني بل قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل
في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف قول الحديث ... عليك القصد نعم وقال
زيد نعم يكون الراد ... مقام بلى الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي
المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
او مقرونا به نحو الذي لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت
ربنا وكذا جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما قولك في جواب اقام زيد بلى قام زيد وعلى اثبات بعد الا
ستفهام لاشتقاقه على ... الاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك انها بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من ذكر غير فعل
القسم فلا يقال اي لضمت ... ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي

لعمري لاجل وجاءت بالكسر والفتح وان تصديق الخبرية بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل لمن قال قد اتاك
زيد او لم يأتك اي تجالي ولم يأت وجاءت التصديق الدعاء نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاءت بعد الاستفهام ايضا نحو قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء
من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجميعها في هذا الوضع خلاف ما ذكره المصنف من كونها
تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف بذلك لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة

حروف الزيادة

ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب
اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء لا سيما في كلام البارئ عز سبحانه وان مخففة من الثقيلة وان ولا ومن والباء واللام ان
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت
اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قعدت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم
على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما
تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو
فاما ترين من البشر احدا اي كون تلك المذكورات على ما الشروط اي ادوات الشروط ومع بعض حروف الجر
نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت
زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما قبلها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله ما منعك الا تسجد اذ

وقلت زيادتها قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والتحقيق في زيادتها التنبيه على
خلاء القضية بحيث لا يستغني عن القسم فتورد لا في صورة نفي القسم وقلت زيادتها مع المضاف كقوله
في بئر لا حور سرى وما شعر بجهله والحور المهلك جمع حائر اي هالك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اي تفسير كل

حروف التفسير

مبهم المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة
بما في معنى القول اي بفعل متضمن معنى القول نحو المفسرة في القرآن غير مفعول متعدد فلا يقع بعد
صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا يقع في الاكثر الا مفسرة لمفعول مقدر اللفظ غير صريح القول
مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم تقول له ان يا ابراهيم يفسر المفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بشيء هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ان ائت فان
حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
تقول ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفيه امرت معنى القول وليس تفسيرا للمأتي قوله ما امرتني لانه معمول
صريح القول فلا يفسر بها المفعول بالظاهر كقوله تعالى اوحينا اليك الى النحل ان اتخذي تقول له
ان اتخذي تفسير لما يوحى اليه الذي هو القول النظم لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان

حروف المصدر

المفتوحة المشددة ولا ولو اي ما وان المفتوحة المخففة الفعلية اي الجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة
الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاصها بالمصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشيخ الرضي رحمه وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج
البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي الجملة الاسمية خاصة الا
اذا كانت بالنحو نصبها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل
المفرد هو الذي مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ثبات ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر ذلك نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا ولولا

حروف التحضيض

ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيقتضى ان يبدأ بها ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا
انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لمعان فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع
فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وانما من ريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب
ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة لانها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من الناصب والجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما
ما في حيزها لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد ضرب
فانه لا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد جاء على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأته في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة بخلاف الهمزة ... باعتبار الاستعمال مواضع استعمالها
ليس للهمزة هل تقول ازيدا ضربت بالنصب على ان الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت
اضربت زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار ... على وجه الانكار ... هل تضرب زيدا

حرف التوقع

حرفا الاستفهام

لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ازيد تضرب زيدا وهو غير مستحسن منك
وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحتمل فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل ام
معادلة اللام المتصلة فانت تقصد الاستفهام عن احد الامرين بعد المستفهم عنه في استعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاولى في النسخ ان يعبر هل ام مع المتصلة المنقطعة فان المستفهم عنه في صورة المتصلة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف السؤال الآخر بام المقدرة بالهمزة فان قلت
هل زيد عندك ام عمرو فتقديره بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع آمنتم به وافمن كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط
ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه بمعنى للماضي وان دخل في المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع اكرام منك
في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي لوقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو
قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول هذا
لان معناها انها موضوعة للتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي لحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام لازم
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم
الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال ما زعم ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر
ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان

حروف الشرط

الشهور بيان سببية احدا انتفاءين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانه اذا
قلت لو جئتني لأكرمتك ثم تريد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف يكون الانتفاء ... معلوم
بل يصدق ايضا مع العلم بان انتفاء الاكرام مستلزم انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار
شيء بربطه بما هو ابعد من النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ودليل مجيء ان اي ان دخلوا الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون او وان استجارك احد ولو تملكون انتم فانه لو دخل
بالتماثل على الفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل
وحده ومن ثمة اي لاجل التزام الفعل بعدها اي بعد لو المحذوف لفظها ان بالفتح لا بالكسر لان ان مع معمولها
الفاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وخبر انطلقت بالفعل الذي بصيغة الفعل
موضع منطلق اي في موضع منطلق ان يقع خبره منطلقا لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل الذكور عوضا
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لم يقدر له لا على مذهب الكوفيين والمبرد بل على مذهب سيبويه فالمقدر ههنا نحو ثبت
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض منه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع الفعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اوله ... الكلام
بالكلام فيخرج ... لكونه ظرفا زمانا واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق
بتقدم ... لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل
اداة الشرط فيها لفظا اي الشرط فيطابق الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط في الجواب فكان الجواب للقسم لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون معربا ... او غير مجزوم ... فهو جواب القسم لكون القسم ... عليه

ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا او لو لم يأتني مثال الماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط في
القسم كقولك انا والله ان تأتني لآتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الالغاء القسم
باعتبار التقديم والجواب كليهما بشرط الا يرتب الفعل وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لآتينك مثالا
لورود هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم نصا باعتبارها جميعا بشرط ترتيب الفعل وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز
الغائه في الشرط باعتبار الاول على ترتيب الفعل وباعتبار الثاني غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى
احتمالا بين اعتبارين بخلاف المعنى الاول فانه لو حمل عليه اولا على تقدير الحمل عليه ان كان ... ليكون الشرط
ترتيب الفعل بمقتضى المثال الثاني على الاول لكثرة ... اتصال المثال بالمثل ... الامكان على تقدير القسم على
بشرطها من حيث مثالها وتقدير القسم كالملفوظ اي كالملفوظ به او مقدرا كالملفوظ في تعدد الكلام فلزم في
الآية بعده المعنى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا الشرط ماضيا ولا
جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا ... وان لم ينتهوا ...
اي والله ان لم ينتهوا ... فالشرط ماض ... جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الا
بالفاء لان الجملة الاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو
... جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء من الاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ...
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ... غير المذكور ... احد
على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ... اما الذين المذكور ههنا غير مكرر
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكم ويردون اليه المتشابه او الحكم بان كلا ... الفكر

لم يتم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني واللزوم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما و فانها
الواقعة في جزائها لتحسين [illegible] حيزها او غيرها اما لان خبر الفاء ابتداء خبرها سواء كان ذلك الخبر مبتدأ نحو اما زيد
فمنطلق او ما سوى [illegible] بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق [illegible] اي [illegible] حكم غيره مقيد بحال تجويز تقدم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه [illegible] لا ما خاصة جواز التقديم لما [illegible] تقدم
معمول وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينهما اي بين اما والفاء معمول الشرط المحذوف [illegible] اي معمول [illegible] مطلقة
فهو مقيد بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه مهما ووسط يوم الجمعة
بين اما والفاء [illegible] من الجمع بين الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني
تقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط ثم حذف فعل الشرط واقيم اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يعمل الا ما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل الثالث ان كان
ما توسط بين اما والفاء جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء اي لم يكن
بينهما مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم الثاني وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل [illegible] اي ان لا يكون دون الفاء مانع اخر بين ان يكون
معمولا لما في الجزاء وحكم لامتناع من الاول بحيث الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما يليها منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اقيم اما مقامه وحذف
فعل الشرط ووسط بين [illegible] الفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى الثاني
مهما يكن زيد فمنطلق اي ثم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر زيد نحو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد
مرفوعا بالنيابة عن الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف [illegible] ظاهر مع [illegible] جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير

بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب في جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة
المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالانفصال [illegible] ثم يكون الواسطة بين اما والفاء منصوبا لظهور امثلة
كونها مرفوعا [illegible] حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع نحو قول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ردعا لك
ليس الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطلب كقولك لمن قال لك اضرب زيدا كلا اي لا اجيبك الى ذلك وقد تجيء
اي كلا بمعنى حقا [illegible] تحقيق مضمون الجملة [illegible] كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه
اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف والمناسبة بمعناه لمعناه لان مرجع المخاطب [illegible] تحقيقا [illegible]
لكن النحاة حكموا بالحرفية اذ كان بمعنى حقا ايضا لما حكموا انه من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالقسم بل هو
[illegible] من الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول
الامر علامة تأنيث المسند اليه على انه كان او غيرها [illegible] وانما جعلت هذه التاء ساكنة على ان [illegible]
الاسماء لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبين اول الامر ليكون هذه على بناء ما الحقت به [illegible] كذلك
على اعراب ما وليته لانها كالجزء الاخير مما لحقتها فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي نحو
فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه [illegible] الحاق تاء التأنيث غير مبني على الحذف والاتصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها
من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي الجمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان و
قاموا الزيدون فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون
معنويا او سماعيا [illegible] علامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست ضمائر
يلزم اضمار قبل الذكر بل هي حروف دالة على [illegible] الامر على احوال الفاعل كالتاء
وفي شرح الرضي [illegible] من جعل هذه الحروف ضمائر [illegible] في مثل
الابدال [illegible] بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر [illegible] التنوين في الاصل
[illegible] اي ادخلته [illegible] الشيء [illegible] الجدة [illegible]
لغة الحدوث [illegible] سمي به [illegible] وهو في الاصطلاح نون ساكنة [illegible]

التنوين

العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن ولما الهاء فان جعلها يوجب اتباع حركة الآخر اي آخر الكلمة
فان هذه اواخر الكلم لا نونان كما ان اواخرها نون اما قال اتباع حركة الآخر ولم يقل اتباع الآخر لان المتبادر من بعضها
الاخر لمن نهاية من غير نحو الشين وهنا المراد فظلة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هو المذكر
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا
لتأكيد الفعل فخرج نون التنوين الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو رجلا انطلق فان المراد تبعيتها حركة الآخر
بطلبها العامل الوجود بطلق العاطف والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف فخرج
لا ينصرف معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نصب الدال على ان مدخوله غير معين
نحو صه اي اسكت سكوتا اي وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن خلافا للشيخ الرضي ره واما الرأي منها من انه تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فالحق ان التنوين في رجل لمجرد التنكير ايضا فاذا جعلته علما بقي للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لشهادتها على آخر الكلمة كحينئذ اي حين اذ كان كذا اي يوم اذ كان كذا اي ليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحقت بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذا لجينئذ وساعتئذ وعاميئذ فجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم وهو بعض بكل ثم اي كل واحد امثال
ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم في نحو مسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة الجمع
المذكر ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره للمقابلة وزعم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ
لانه لو سميت بمسلمات امرأة فقد ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزال للعلتين العلمية والتأنيث واثر
ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده
في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو
وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك
حسن الغناء وانما اختص بما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الترديد في الكلمات الواقعة في ابياتها

بل انما كان ذلك لانه من اجمل الغناء ولان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل بذلك النظم بخلل بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخفى بعهم ان المراد هو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا واستشيعا باشباع حركة واحد من الالف
والواو سميت بهذه الحروف الثلاثة حروف الاطلاق لتصوت باشباع اليها ولحوق التنوين بهذه القافية ما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن ويروى هذا البيت ايضا
وحصل باشباع فتحها الالف وعوضا من الالف عند التغني به نون التأكيد واما ملحق القافية المقيدة وهي
ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لانه لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس
هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليفيد امتداد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
فحركت عنده بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو
هو التجاوز البيت بزيادة هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط من التقطيع وليس القسم الاول انتهى مختصرا
واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان
حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من قسم
الكلمة المعتبر فيها الوضع شامل ونافع واما التنوين ذلك الآخر فهو باعتبار الوضع في بعضها ايضا فتأمل
ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني
زيد بن عمرو وذلك لكثرة الاستعمال ابن بين علمين احدهما موصوفا والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوف وخطا بحذف الالف وكذلك تعلم هذا ما لك بن فلان لانه كناية عن
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد
وزيد ابن العالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا وقع ابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف خطا كما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة
عاصم نون التأكيد ثقيلة مخففة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة

فصل نون التأكيد

لثقلها وخففت الفتح مع غير الالف اي غير الالف التثنية مع اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون
الجمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها بكسر مع المشبهها بنون التثنية ويختص اي نون
التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في جنس الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله
لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وذلك لان التأكيد في النفي لا يقال زيد يضرب الا فيما
من الطلب وتاخيرا في المستقبل تشبيها بالتمني وانما دخلت اي نون التأكيد في المثبت القسم اي جواب المثبت لان القسم محل التأكيد
كرهوا ان يؤكدوا الفعل باسم منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو نون بعد ... في قوله
نون التأكيد فيما عدا المثبت القسم نحو لان لا يجابر كثرة لوقوعه في التأكيد مثل اما
تفعلن او الشرط المؤكد بما نحو فاما ترين من البشر احدا وانما التأكيد الفعل ... المخصوص من غير
وما قبلها اي ما قبل النون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين ... اشترط في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى اما انتقل الواو ... بعد الضمة وقبل النون المشددة اي يشترط في التقاء الساكنين
ما قبلها مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لتعلق الياء وبعد الكسر
وقبل النون المشددة وما قبلهما فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة في الظاهرات ما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بغير الف
الاستثناء عند بقوله في المثنى اضربانّ باثبات الالف ولا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المذكر بزيادة الالف
بعد النون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة للزوم الالتقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على
غير حده فيجعله مقتصرا على الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرها

في غيرها اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان تعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الاحوال العارضة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه
ان النون حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين لانه اما مع الضمير بارز وهو ثلثة
جمع المذكر نحو اغزوا وادعوا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وادعي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن وارمن بالضم بحذف الواو كما
حذفت في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن بالكسر بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وبفتح الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها
كما كسر مع المنفصلة كما تقول اخشين كاخشي الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو
اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين ردا
للاشياء المحذوفة كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم لاجل ان مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال اخشين هذا مثال الغير البارز الذي تحرك كما سبق بالفتح كما يفتح
المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع للحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها في لم ترو القوم هذا مثال
ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال
ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على ترين لا على ترين او تمن تمثيل اغزون برد الواو المحذوف
كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزوا في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا اليوم وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تعديدها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو
غير الضمير البارز كالمتصل كما تشهد اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن لالتقاء الساكنين المذكور بعدها في
الفتح للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
لا تهين حذفت النون الخفيفة لالتقاء اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكل
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحرك نونها كما حركت التنوين في نحو ... وانما لم يحرك خلاف لزيد ما دخل الفعل

ماقبل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر
ماقبلها كما يحذف التنوين لذلك فربما حذفت لاجل الخفيفة كما اذا لحقت الخفيفة باغزو واغزي فيقال اغزن وا
بحذف الواو والياء واذا وقف عليهما وجب ان يرد المحذوف فيقال اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لا
لان التنوين لازم في الاصل والخفيفة ليست بلازمة بل انما يجيء للتاكيد فوجب الاعتداد بها ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح
ماقبلها تقلب الفا كقولك فاضربا اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبلها انقلب الفا اذا
انضم او انكسر يحذف نحو اضربوا خيرا واضربي خيرا واختم لعبد القدير اجل خاتمة امورنا خيرا ولا تحيى مناتم
شرورنا خيرا واجعل ... بعضها خفيفة كانت او ثقيلة في موانع الندامة مقبلة بالعناية بحرمة سيد على نبيه الا
وصل على من كان شفاعته في محو ... الصلحاء لانه كالشفاء من سقام الجهالات
شافية وآله واصحابه وعلى تابعيهم من زمرة احبابه تمت الكتاب بعون
الملك الوهاب في يوم الخميس من شهر الصفر المظفر وقد فرغ هذه النسخة
سبع وعشرين بيه ماه سنة الف ومائتين وخمسين سنة
كتبه الراجي الى الله تراب اقدام المؤمنين ابن زين العا
بدين حسين الاصم اغفر لهما ولاستادينا
واهادينا جميعا آمين ووفقنا
لتحصيل العلم والعمل والتقوى
والزهد بحق محمد
المصطفى